وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

مواقف المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية

(1962 – 1954)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:

بوطهير بوبكر

إشراف الأستاذ الدكتور:

إبريــر حمودي

السنة الجامعية 2017/2016

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إتمام هذا العمل.

إلى كل الذين ساعدوني في إنجاز هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ المشرف على البحث **الدكتور حمودي إبرير** تقديرا على النصائح والإرشادات التي قدمها لي، فله مني فائق التقدير والعرفان.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بمناقشة المذكرة والحكم عليها، مع شكري وتقديري إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة بسكرة.

الشكر موصول إلى كل عمال مكتبة العلوم الانسانية والاجتماعية ومكتبة الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، وعمال المتحف الجهوي للمجاهد بولاية بسكرة الذين تحملوا كثرة ترددي على المكتبة.

إلى كل من يعتقد في أعماقه بأنه يستحق شكرا وتقدير.

فألف شكر واحترام وتقدير

مقدمـــة

❖ مقدمـــة:

مواقف المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية مابين (1954- 1962) من المواضيع الأساسية، التي تجمع بين الجانبين التاريخي والسياسي، فمن الناحية التاريخية كونه يسلط الضوء على مرحلة حساسة وحاسمة من تاريخ الجزائر، وهي مرحلة الثورة التحريرية كمحصلة نهائية للمقاومة الشعبية والسياسية أكد من خلالها الشعب الجزائري وقيادته الوطنية، ضرورة الانتقال إلى الكفاح المسلح وتحقيق المبادئ التي طالما نادت بها الحركة الوطنية، ومن الجانب السياسي فهو يعكس التغيرات التي مست أبعاد المسرح الدولي ونقاط ثقله مع نهاية الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في الصراع الايديولوجي الذي كان قائما آنذاك بين المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس مدى تأثر الثورة الجزائرية بالوضع الدولي السائد في تلك الفترة، والمتمثل في الصراع الايديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي وهل نجحت الثورة في استقطاب أكبر عدد من المواقف المؤيدة للقضية الجزائرية في ظل هذا الصراع، أو كانت له أثار سلبية على مسيرة الثورة التحريرية، بما أن الاستعمار الفرنسي يعد طرف في هذا الصراع وأحد أكبر دول المعسكر الغربي الرأسمالي، وله نفوذ بإمكانه أن يحدد موقف المعسكر الغربي من الثورة الجزائرية، ومن هنا فأهمية الدراسة هي البحث في خلفيات مواقف المعسكرين من الثورة الجزائرية.

❖ **أهداف الدراسـة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها كما يلي:

- التعرف على الظروف الداخلية في الجزائر التي كانت سببا وجيها في اندلاع الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر 1954، وإبراز خصائص ومميزات الثورة الجزائرية.
- تحديد واقع العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في الفترة المتزامنة مع اندلاع الثورة الجزائرية.
- تحديد نوع المواقف التي اتخذتها دول المعسكرين الشرقي والغربي، من الثورة الجزائرية.

❖ **إشكـالية الدراسة:**

انطلاقا من الصدى الكبير الذي حققته الثورة الجزائرية في المجال العسكري بالانتصارات المتوالية على الفرنسيين وفي المجال السياسي بتسجيل حضورها في المحافل الدولية، أين أتخذت منها مواقف دولية مختلفة طيلة سنوات الكفاح التحريري، خاصة من طرف المعسكرين المتصارعين في الفترة التي تعرف بالحرب الباردة، ومن أجل معرفة هذه المواقف وجب طرح التساؤل التالي كإشكالية للموضوع:

✓ **ما طبيعة مواقف المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية منبثقة عن محاور الدراسة:

- ما هي الظروف المحلية التي كانت تعيشها الجزائر عشية اندلاع الثورة، وما هي المعطيات الدولية التي تزامنت مع اندلاع الثورة الجزائرية؟
- إلى أي مدى أثر الصراع الايديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي في تحديد موقفهما من الثورة الجزائرية؟

❖ **خطة الدراسة:**

من خلال المادة العلمية المتوفرة للإجابة على الإشكالية المطروحة حول موضوع الدراسة الموسوم بـ: مواقف المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية، والمحدد زمنيا بتاريخ الثورة الجزائرية (1954- 1962)، قسمت موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: أدرج ضمنه الظروف المحلية والدولية المتزامنة مع اندلاع الثورة الجزائرية وقسم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول مخصص للظروف المحلية ويحتوي على ثلاث مطالب تتمثل في أوضاع الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية، ثم اندلاع الثورة وأهم أحداث الفاتح من نوفمبر 1954 والردود الأولية للحكومة الفرنسية، والتطرق لخصائص الثورة الجزائرية التي تميزها عن بقية الثورات الأخرى في المطلب الثالث، أما المبحث الثاني المخصص للظروف الدولية فهو يتكون أيضا من ثلاث مطالب، متمثلة في بداية الصراع الايديولوجي وأطرافه، ومفهوم الصراع الايديولوجي وذلك بالتطرق لأهم تعريفات الحرب الباردة، وتم تناول امتداد مجال الصراع الايديولوجي إلى المستعمرات في المطلب الثالث.

الفصل الثاني: خصص لموقف المعسكر الشرقي من الثورة الجزائرية مقسما إلى مبحثين تضمن المبحث الأول موقف الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الآسيوية، ويحتوي على ثلاث مطالب متمثلة في موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية، ثم موقف الصين الشعبية وأخيرا موقف الفيتنام في المطلب الثالث، أما المبحث الثاني عرضت فيه مواقف بعض دول أوروبا الشرقية، ويحتوي على ثلاث مطالب متمثلة في موقف كل من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر على التوالي.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل لموقف المعسكر الغربي من الثورة الجزائرية مقسما إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول موقف الولايات المتحدة الأمريكية وموقف حلف الشمال

الأطلسي كمنظمة خاضعة لمواثيق تستلزم دعم أعضائها عسكريا وماليا في حالة الاعتداء على أحد الأعضاء، أما المبحث الثاني فأدرجت ضمنه مواقف بعض دول أوروبا الغربية (بريطانيا، ألمانيا الغربية، وإسبانيا)، حيث عرفت هذه الدول تناقض كبير في المواقف بين حكوماتها الموالية لفرنسا، وبين شعوب هذه الدول المؤمنة بعدالة القضية الجزائرية.

ثم خاتمة تضمنت أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها، حول أهم المواقف التي تبنتها دول المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الجزائرية.

❖ **المنهج المتبع في الدراسة:**

في الغالب طبيعة الموضوع هي التي تحدد للباحث المنهج الذي ينبغي أن يعتمد عليه في دراسة موضوع بحثه، والدراسات الإنسانية بصفة عامة تحتاج للمزج بين عدة مناهج للإلمام بموضوع الدراسة من عدة جوانب، وبما أن الدراسة تاريخية اعتمدت على:

المنهج التاريخي: لتقصي واسترداد الأحداث التاريخية الماضية والسياسات المنتهجة في المواقف التي تبنتها دول المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية، والتتبع الكرونولوجي لمراحل القضية الجزائرية وتطوراتها عسكريا وسياسيا.

المنهج الوصفي: المنهج الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مجال العلوم الانسانية، حيث لا تخلو أي دراسة تاريخية من الوصف، وهذا راجع لصعوبة اخضاع الدراسة التاريخية للتجريب، مما يتطلب الوصف بالنسبة للظروف المحلية والدولية التي تزامنت مع اندلاع الثورة الجزائرية والتطورات التي شهدتها القضية الجزائرية.

المنهج التحليلي: اعتمدت المنهج التحليلي نظرا لطبيعة الموضوع الذي يحتوي على مواقف دول من الثورة الجزائرية، بحاجة لتحليل العوامل المتسببة في هذه المواقف واستنتاج خلفياتها

والأسس التي استندت إليها، والتي كانت خاضعة في الغالب للمصالح المتضاربة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

❖ **أهم المراجع المعتمد عليها في الدراسة:**

أثناء البحث وجمع المادة العلمية عن موضوع الدراسة، وإطلاعي على ما كتب في هذا الباب، لم أجد سوى دراسات تناولت الموضوع بطريقة أوسع أي المواقف الدولية بصفة عامة، وتطرقت لجوانب قليلة جدا من الموضوع باعتباره جزئية فقط ومن أهم الدراسات التي مست جوانب من هذا الموضوع:

1 -كتاب: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962) للدكتور إسماعيل دبش، الصادر عن دار هومة بالجزائر سنة 2003، ويعد من أفضل المراجع التي أفادتني في دراسة الموضوع.

2 -كتاب: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954- 1962)، للدكتورة مريم صغير، وهو مؤلف صادر عن دار الحكمة بالجزائر سنة 2009، يعد من المؤلفات النادرة التي كتبت عن الموضوع، ولا أنكر مدى افادته لي في ضبط الخطة والحصول على مراجع حول الموضوع.

3 -ونظرا لاعتماد هاذين المرجعين على جريدة المجاهد بصفة كبيرة باعتبارها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، والمرجع الوحيد الذي تناول مواقف الدول من الثورة الجزائرية في بعض مقالاته، مما استوجب عليا الحصول على جريدة المجاهد بأجزائها الأربعة وتصفح كل أوراقها.

❖ **صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الكتابة في الموضوع نظرا لعدم التفصيل في المراجع التي تناولت جوانب من الموضوع والاكتفاء بالتكلم بإيجاز، فمعظم المراجع تكتب صفحات عديدة عن

الثورة الجزائرية وانتصاراتها، لكنها تمر مرور الكرام فيما يخص مواقف الدول من الثورة الجزائرية.

- مشكلة الكتابات في هذا الموضوع أنها خاضعة للعاطفة بتطرقها للدول المساندة للثورة الجزائرية، وتجنبها الكتابة عن مواقف الدول المساندة لفرنسها نظرا لموقفها المعارض للقضية الجزائرية.
- غياب شبه كلي للمعلومات عن موقف دول المعسكر الغربي من القضية الجزائرية والإشارة فقط إلى هذه الدول بأنها أعضاء في منظمة الحلف الأطلسي المدعم لفرنسا، وعدم توضيح مواقف هذه الدول بعيدا عن العضوية في منظمة الحلف الأطلسي.

الفصل الأول:

الظروف المحلية والدولية لاندلاع الثورة الجزائرية

المبحث الأول: الظروف المحلية.

المبحث الثاني: الظروف الدولية.

تمهيـــد:

من المعلوم أن الثورة لا تأتي من العدم فهي وليدة لمسببات وخلفيات، ناتجة عن ظروف محلية ودولية مهدت لظهور الحركات التحريرية لدى الشعوب المضطهدة والخاضعة للاستعمار بشتى أنواعه، ولعل نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور منظمات دولية تسعى لحفظ السلام والأمن العالميّين من الظروف التي شجعت على نمو الفكر التحريري، كما أن للظروف المحلية التي تعيشها هذه الشعوب وقع كبير في اشتعال فتيل هذه الثورات، نتيجة للسياسة الاستعمارية المطبقة من طرف الاستعمار، كالسياسة الوحشية المنتهجة من طرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والتي ثار ضدها الشعب الجزائري مطالبا بالاستقلال وتقرير المصير باندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، لذلك فالهدف المنشود من هذا الفصل هو محاولة التعرف على الظروف المحلية والدولية التي تزامنت مع اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر.

✓ **<u>المبحث الأول: الظروف المحلية:</u>** كانت الجزائر تعيش ظروف داخلية، تعد السبب الوجيه والمحرك الأساسي لاندلاع الشرارة الأولى للثورة الجزائرية.

➢**المطلب الأول: أوضاع الجزائر قبل اندلاع الثورة**

شهدت الجزائر غداة اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954، أوضاعا مزرية في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بقطاعاتها الثلاث (الزراعة والصناعة والتجارة).

الوضع السياسي: كانت سنة 1945 سنة الاحتفال العالمي بكل المعايير فالعالم يحتفل بنهاية الحرب العالمية الثانية، لكن في الجزائر كان الأمر مغاير فرفع العلم الجزائري لأول مرة احتفالا بنهاية الحرب العالمية وتذكيرا لفرنسا بوعودها كلفنا مجازر الثامن من ماي 1945، أقصد 45 ألف شهيد تكلفة دفعها الشعب الجزائري لمطالبته بحقه في الاستقلال

وتقرير المصير، كانت هذه المجازر القطرة التي أفاضت الكأس، بل هي الفاصل بين سياسة أنصاف الحلول-السياسة الإصلاحية- والسياسة الثورية الاستقلالية، حيث انطلقت الحركة الوطنية بالاعتماد على أسس جديدة والاتفاق على هدف واحد وهو الاستقلال إنها نقطة بداية الوعي، ومن الشخصيات التي أثرت فيها مجازر الثامن ماي فرحات عباس(*) كانت له منعطفا حاسما نحو قناعات جديدة، حيث يقول: "**وفيما يخص نفسي قد قضيت بصفة نهائية على ما يسمونه سياسة الإدماج، ليست كافية في حد ذاتها يجب تكملتها بالوطنية الجزائرية والجنسية الجزائرية...مالي أنكر حقيقة ناصعة وضوح الشمس في رونق الضحى**"(1)، فثورة نوفمبر كانت نتيجة حتمية لا بديل عنها لمجازر الثامن ماي 1945، لتكون ردة فعل عنيفة في وجه الاستعمار الفرنسي وضد القمع والظلم الذي عاناه الشعب الجزائري، ولم يكن ذلك ليفوت دون أن يقلق كثيرا ففي سنة 1947 تم انعقاد مؤتمر حضره مصالي الحاج(**) نتج عن هذا اللقاء إنشاء منظمة شرعية "حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" وبالمقابل إقامة منظمة خاصة (os) ذات طابع شبه عسكري هدفها الإعداد للعمل المسلح وما إن انتهت من تدريباتها سنة 1949، ليحدث ما كان متوقع بدأ الارتباك ولم يعد الإبقاء على تجنيد المناضلين ممكنا ما لم تحدد أية مهمة، فسرية هذه المنظمة لن تدوم طويلا حتى وان لم تكن حادثة "الخياري"، التي تم اكتشاف المنظمة الخاصة على اثرها في مارس 1950 وفككت

(*) فرحات عباس (1899- 1985): ولد فرحات عباس بالطاهير ولاية جيجل، من عائلة برجوازية وحصل على ثقافة فرنسية، وهو سياسي ورجل دولة جزائري ترأس أثناء حرب التحرير الوطني الجزائري الحكومة المؤقتة، بعد أن كان في السابق من أنصار الإدماج مع فرنسا./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة،ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، 1990، ص 493.

(1) أمال شلبي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005- 2006، ص 39، 40.

(**) مصالي الحاج (1898- 1974): قائد وطني جزائري مؤسس حزب نجم شمال افريقيا سنة 1925، وقد نادى حزبه منذ ذلك الوقت باستقلال الجزائر حتى اعتبر رائد الوطنية الجزائرية، وأنشأ صحيفة الأمة للجهر بمواقفه الوطنية ونظم مصالي الحاج عدة تظاهرات في باريس مطالبا باستقلال الجزائر كما طالب عصبة الأمم بتأييد فكرة الاستقلال./ عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق،ج6، ص 196.

هياكلها وتم إلقاء القبض على العديد من مناضليها، ولم تنجو حتى المنظمة الشرعية "حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" من الأزمة والانقسام الداخلي، ليظهر اسم جديد في 23 مارس 1954 ليجمع الشمل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" (CRUA)، فأدت الاجتماعات والتحركات العديدة للّجنة إلى مجموعة من القرارات[1]، كشفت عن وجود رغبة ملحة وشديدة في ضرورة التعجيل بالعمل المسلح ووضع الجميع أمام الأمر الواقع، وتكللت هذه المساعي بتشكيل مجموعة الاثنان والعشرين التي عقدت اجتماعها الأول في الخامس والعشرين جوان من عام 1954 بحي المدنية بالجزائر العاصمة، فهذا الاجتماع كان هاما وحاسما في آن واحد لقضائه على التردد وسط المجموعة، فبعد أخذ ورد أخذت المجموعة على عاتقها تبني فكرة العمل المسلح باعتباره الحل الوحيد والأمثل لاسترجاع الجزائر سيادتها[2].

الوضع الاقتصادي: الجزائر بلد زراعي هذه حقيقة قديمة لا تحتاج إلى تدعيم، ولكن بفعل عمليات اغتصاب اللأراضي الزراعية من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي، تحول الفلاحون الجزائريون الذين كانوا قبل الاحتلال يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان إلى مجرد خماسين أو أجراء موسميين أو عاطلين عن العمل يعيشون من التسول، فخصص الكولون حوالي نصف مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، لزراعة الكروم المنتجة لعنب الخمور، وعلى حساب الحبوب أيضا اهتم الكولون بالحمضيات التي تطور منتجوها من سبعمائة ألف قنطار سنة 1931 إلى مليونين وسبعمائة وستة عشر ألف قنطار سنة 1950، لتحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمور التي كانت تنتج بمعدل 16 مليون هكتار سنويا عندما اندلعت الثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس فإن سنة 1954 قد

---

[1] محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر، تقديم: عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر،2011، ص 18- 68.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، الجزائر، 2007، ص 24.

وجدت الفلاحة الجزائرية جد مقهقرة[1]، وحسب الإحصائيات الفرنسية فإن معدل مدخول الفلاح الجزائري في سنة 1954 كان لا يتجاوز 20 ألف أو 22 ألف فرنك قديم، بينما كان مدخول الفلاح الأوروبي 870 ألف فرك قديم وباختصار فإن سبعة ملايين فلاح جزائري كانوا يشعرون بالظلم والفقر[2].

كما أهملت الصناعة في الجزائر الفرنسية لتصبح البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث في تصديرها للمواد الأولية، لتنجح بذلك السلطات الاستعمارية في مهمتها، فما كادت الثورة تندلع حتى اختفت الصناعة التقليدية في الجزائر وأصبحت تستورد كل شيء، ومقابل هذا تضاعفت كمية المعادن المنجمية المستخرجة حوالي ستمائة ألف طن من الفوسفات وثلاث ملايين ونصف مليون طن من الحديد وأربعمائة ألف طن من الفحم... بمعنى أنها مجرد صناعة إستخراجية بحتة فبعدما أنهكت السلطات الاستعمارية صناعتنا قبل أن تقضي عليها، قامت بخنق التجارة الخارجية بحيث لم يعد باستطاعة أي عاقل الحديث عن التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية، في العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954، فالموجود على أرض الواقع عمليات احتكارية تقوم بها كمشه من المعمرين الأوروبيين، الذين يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا[3]، ولّدت هذه الوضعية الاقتصادية المزرية حافزا لا يستهان به للشعب الجزائري لينتهج مطالب جديدة في مواقفه، والوقوف في وجه سلطات الاحتلال الفرنسي وسياسته الخانقة[4].

الوضع الاجتماعي والثقافي: من الناحية الاجتماعية سجلت ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري رقما مخيفا فالإحصائيات تؤكد على وجود مليون عاطل ريفي عن العمل سنة 1954، ولم تسجل هذه الإحصائيات سوى 12 ألف عامل زراعي دائم، أما العمال

---

(1) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 18، 19.

(2) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 372.

(3) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 20.

(4) يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 74.

الزراعيين غير الدائمين الذين يشتغلون أيام معدودة في السنة إذا سعفهم الحظ في الحصول على عمل، فقدر عددهم مابين 650 ألف إلى 750 ألف عامل[1]، كما سجلت ظاهرة اجتماعية أخرى لا تقل أهمية تتمثل في الزيادة الديمغرافية الهائلة، فبعد أن كان عدد الجزائريين سنة 1936 حوالي 6201100 نسمة وصل سنة 1954 إلى 8745000 نسمة.

ومن جهة أخرى سجلت في هذه الفترة سلسلة من الهجرات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري على خارج الحدود الوطنية، على كل من المغرب الأقصى وتونس وسوريا أما نحو أوروبا فقد ارتفعت الهجرة الجزائرية بالأخص نحو فرنسا، حيث بلغت سنة 1947 حوالي 44900 مهاجرا ليقفز هذا العدد سنة 1954 إلى 212064 مهاجرا نتيجة للوضع الاجتماعي المزري[2]، فقد قامت السلطات الفرنسية بحشد جماهير الجزائريين في الأحياء القصديرية والأكواخ بمناطق إجبارية بضواحي المدن والقرى، بينما يسكن المعمرين الأوروبيين في الأحياء الراقية المتوفرة على كل وسائل العيش والرفاهية، كما أن الأوروبيين الذين يملكون منزلين أو أكثر يمنعون بيعها أو إيجارها للجزائريين، بحجة أنهم متسخين ومتخلفين بل من ضمن شروط عقد الكراء أو البيع عبارة "لا تباع ولا تؤجر للمسلمين الجزائريين"، إضافة إلى هذا حرم الجزائريين من العلاج والدواء مما ساهم بشكل مباشر في زيادة الأمراض وتدهور الحالة الصحية في أوساط المجتمع الجزائري[3]، وكان الفرد الجزائري يعيش بالموجود، فلباسه بالية وقديمة وحتى مصاريف الاستغلال لم تكن مثل التي في يد المعمرين الأوروبيين الذين يملكون منازل ضخمة ويعيشون حياة مترفة، فأغلب السكان الجزائريين يعانون من الجوع ولا أحد منهم يجد حلا للخلاص من هذا الجوع، والملاحظ هنا أن سياسة التجويع التي مارستها الإدارة الاستعمارية بالجزائر لم تكن إلا لإرهاب الجزائريين

---

[1] شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 132.

[2] أمال شلبي: المرجع السابق، ص 52.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 80.

عن طريق التجويع، لأنها الطريقة الوحيدة التي تجعل من المحكومين يقيفون في طابور الموت البطيء كل واحد منهم ينتظر دوره دون الاهتمام بالأمور السياسية أو محاولة مواجهة فرنسا، لأن السلطات الاستعمارية كانت تنظر إلى الفرد الجائع مثلما تنظر على الإنسان اليائس فحياة الجزائريين كانت كلها خشونة وبساطة، وأغلبية السكان كانوا يكتفون بالماء وخبز الشعير وهم مكرهون على ذلك لعدم توفر غيره، وبالنسبة لمعظمهم فإن الكسكس واللحم يعتبران من أطعمة الأعيّدة فقط، إن هذه الأجساد التي أنهكتها قلة التغذية فقدت كثيرا من التوازنات من حيث طبيعتها الفيزيولوجية واستمرت هذه الوضعية إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية ولم يظهر أي تحسن[1].

أما في مجال الثقافة نستطيع القول بأن الثورة اندلعت عندما كان الاستعمار قد انتهى تقريبا من مهمته الأساسية، تلك المهمة المتمثلة في التشويه والتجهيل بعد أن وظف كل ما لديه من قوة ظاهرة أو باطنه للقضاء على مصادر الثقافة الوطنية، فهدم الكثير من المساجد وحول البعض المتبقي منها إلى كنائس أو ثكنات عسكرية، كما وجه ضربات قاسية للمثقفين الجزائريين عن طريق القتل والنفي والزج في السجون ويظل يطارد ويضطهد كل من بقي حرا طليقا لمنعه من القيام بواجبه نحو المجتمع، ولم تكتفي السلطات الاستعمارية بسد أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين بل بذلت كل ما في وسعها لمحاربة اللغة العربية في المدارس وحتى في الكتاتيب، ونجحت في ذلك إلى أقصى الحدود فقد أصبح غالبية المجتمع الجزائري أميا[2]، كما تشير الإحصائيات في بداية الخمسينات أن هناك حوالي 2 مليون طفل جزائري في سن الدراسة، لم يقبل منهم سوى عشرة بالمائة أما الأغلبية الساحقة والمقدرة بنسبة 91,2 بالمائة في حالة أمية كاملة، وتضيف الإحصائيات الفرنسية أن نسبة الطلبة في

---

[1] قريشي محمد: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945- 1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص 58، 59.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 20.

الوسط الأوروبي تقدر بطالب واحد لكل 227 ساكنا، أما بالنسبة للجزائريين فلا يتجاوز طالب واحد لكل 15341 ساكنا، لذلك فالأوروبيين يمثلون 96 بالمائة من الأطباء من مجموع 1896 طبيبا، و94 بالمائة من الصيادلة البالغ عددهم الإجمالي 654 صيدلي، في حين أن عدد الطلبة الجزائريين في الطور الثانوي لا يتجاوز 538 طالب موزعين على 49 ثانوية، بينما عدد الطلبة الأوروبيين بلغ 34468 طالب[1]، ويتضح من خلال الإحصائيات أن الاحتلال الفرنسي متخوف من رفع المستوى التعليمي في المجتمع الجزائري، لأنه يدرك أهمية التعليم في إيقاظ الوطنية وتحفيز المشاعر القومية والإنسانية للجزائريين، ونمو الوعي والنهوض ضد الظلم والقمع الاستعماري، لهذا اعتمد الاستعمار الفرنسي في سياسته على مبدأ التجهيل والأمية فالجزائري في نظره لم يكن سوى أداة وعلى هذا الأساس يجب أن يعامل[2].

➢المطلب الثاني: اندلاع الثورة

كانت مفاجأة للجميع أن يعلن في الفاتح نوفمبر سنة 1954، أن الجزائر أعلنت الثورة وصممت على تحرير بلادها من الحكم الفرنسي، قد تكمن المفاجأة في اختيار طريق الانطلاقة ثم التنظيم فاكتشاف أمر المنظمة الخاصة كان درسا قاسيا وفعالا في طريقة التعامل مع العدو، وجعلنا نلتزم كل الالتزام بالسرية التامة حتى انتهت بميلاد جبهة التحرير الوطني[3]، وتم الاتفاق بصورة نهائية لتكون ليلة الفاتح من نوفمبر والساعة الواحدة صباحا بالضبط، لتعلن شرارة اندلاع الثورة التحريرية وعلى الثوار البدء بهجومهم في وقت واحد وفي

---

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958،غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 48، 49.

[2] عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال 1899- 1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004، ص 23.

[3] يحي جلال وآخرون: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 1178.

كل أنحاء الجزائر، لتكون كلمة السر للعمليات في هذه الليلة هي اسم (خالد) أما كلمة الإجابة فهي (عقبة)، تيمنا بصحابيان لهما وزن ثقيل في تاريخ الفتوحات الإسلامية في المشرق والمغرب على حد سواء[1]، بدأت الثورة ببيان الفاتح من نوفمبر 1954 وحققت نقلة نوعية للحركة الوطنية من مرحلة الرؤية السياسية للقضية الجزائرية إلى مرحلة الكفاح المسلح كوسيلة لا بديل لها، في ظل هيمنة استعمار استيطاني سعى لإلغاء وجود المجتمع الجزائري[2]، كانت الانطلاقة في ظروف صعبة وبكميات محدودة، فلم يتجاوز عدد المجاهدين 1200 على المستوى الوطني بحوزتهم 400 قطعة سلاح وبضعة قنابل تقليدية واستهدفت الهجمات مراكز الدرك والثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة ومصالح إستراتيجية أخرى، بالإضافة إلى الممتلكات التي استحوذ عليها الكولون، شملت هجمات المجاهدين عدة مدن وقرى من الوطن، عبر المناطق التاريخية الخمس بداية من المنطقة الأولى لأوراس في كل من باتنة خنشلة وبسكرة وتكوت وآريس أين تم إطلاق أول رصاصة، حيث اعترض المجاهدين طريق الحافلة التي تربط بسكرة بآريس، واعتقلوا قائد مشونش، ونجح الثوار في عزل آريس عن بقية الضواحي مدة ثلاثة أيام وكان بها حوالي 80 أوروبي... وفي المنطقة الثانية الشمال القسنطيني، هاجم الثوار الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة في السمندو(زيغود يوسف حاليا) والخروب وبولحمام ... وفي المنطقة الثالثة القبائل، حددت الأهداف في كل من لعزازقة حيث هاجم الثوار مراكز الدرك، وأشعلوا النار في مستودع تابع لإدارة مصلحة الغابات والمياه، فتجاوزت خسائره 50 مليون فرنك وقطعوا أعمدة وأسلاك الهاتف لبريد العزازقة، وتم عزل المدينة تماما، وأتلفوا الأسلاك وأعمدة الهاتف في كل من بوغني، دلس، برج منايل، وبوبراكة، ومعسكر الماريشال، وقتلوا أحد حراس الغابة في ذراع الميزان وآخر في تيزي الثلاثاء، وارتفعت الخسائر إلى أكثر من 200 مليون فرنك في بلاد القبائل...وفي

---

[1] مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، تقديم: بسام العسلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 100.

[2] Bain jaimain.stora: histoire de la guerre dàlgérie 1954 – 1962, libraire hachette, p 34

المنطقة الرابعة الجزائر، هاجم الثوار دار الإذاعة بثلاث قنابل انفجرت إحداها وخلفت أضرار، كما هاجموا مستودع موري لزيت البترول، وأشعلوا فيه النار وفي مدينة بوفاريك هاجموا مستودع الفواكه وأحرقوه، وبلغت خسائره 30 مليون فرنك وشملت عمليات الفاتح نوفمبر المنطقة الخامسة في كل من زهانة ووهران[1]، وفي صبيحة ذلك اليوم أوعزت وزارة الداخلية إلى الحاكم العام بالجزائر أن يصدر بلاغا جاء فيه ما يلي: حدثت أثناء الليل بمناطق مختلفة من التراب الجزائري، عدة عمليات مسلحة بلغ عددها ثلاثين عملية قامت بها فرق إرهابية، ونجم عنها مقتل ضابط وجنديين في خنشلة وباتنة وجنديين من الحرس الليلي في القبائل، وكذلك أطلق الرصاص على مراكز الجندرمة، وألقيت القنابل المصنوعة محليا، لكنها لم تسبب أضرارا سوى في مخازن شركات الحبوب ببلدية بوفاريك وشركة سيليتاف للحديد والفلين بمنطقة القبائل نتج عنها خسائر مادية معتبرة[2].

فبدأت النواة الأولى المفجرة للثورة التحريرية تكبر والرغبة في التطوع من طرف الشعب الجزائري تتزايد مما جعل القيادة في حيرة من أمرها، حيث وجدت نفسها في مأزق كان لابد الخروج منه لضرورة استقطاب الراغبين في التطوع[3]، لأن الثورة بعدما انفجرت أصبحت أكبر من قدرة القادرين على التحكم فيها، وهنا يجب أن نعرف أن العديد ممن انظموا إليها إنما جرفهم سيلها ولم يكن ذلك منهم عن عقيدة واقتناع، لكن حدث اندلاع الثورة الجزائرية له أهمية بالغة، كونه وضع جميع المسؤولين والمناضلين في الأحزاب السياسية أمام الأمر الواقع لفرضه عليهم الاختيار بين البقاء تحت حكم الاستعمار الفرنسي أو الانضمام إلى ثورة التحرير الوطني بمنطق ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة[4]، حيث يقول فرحات عباس عن

---

[1] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ثورات القرن العشرين، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996، ص 126.

[2] أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 48.

[3] علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 71.

[4] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 14.

أحداث الفاتح نوفمبر "**سمعنا بأحداث الفاتح نوفمبر فكانت كبرق أضاء سماء الجزائر**"[1]، كما هبت الشعوب العربية لمساندة الثورة الجزائرية بكل ما تملك من وسائل الدعم المادية والمعنوية وبدافع الشعور الوطني والديني، وهذا الاندفاع ناتج عن طبيعة الثورة الجزائرية نفسها وكذا الظروف العامة التي اندلعت فيها هذه الثورة، باعتبارها أهم الثورات العالمية في القرن العشرين الأمر الذي جعلها تكون محل إعجاب لدى الشعوب العربية[2]، لأن الشعب حين يتمرد على الاستعباد الفرنسي فإنه يمارس حقه الطبيعي والإنساني في الثورة والتمرد على الظلم والاستبداد وقد أعلنها الشعب الجزائري حرب تحرير[3]، أما سلطات الإدارة الفرنسية حاولت أن تتجاهل الثورة في البداية لكي تزول وتخمد، ولكي لا تؤثر على سياسة فرنسا التوسعية والأهم من ذلك لكي لا تكسب ثقة الشعب الجزائري، وأول خطوة قامت بها السلطات الفرنسية تجاه الثورة التحريرية هو توقيف وسجن مناضلي الحركة من أجل الحريات الديمقراطية إذ سجنت حوالي 160 مناضل والذين هم في الحقيقة لم تكن لهم علاقة أو اتصال بهذه الثورة[4]، أما الرجال الذين دبروا الأمر فأحكموا تدبيره وأحكموا تنفيذه كانوا في مراكزهم على رأس رجالهم، أو كانوا قد احتلوا المراكز التي أسندت لهم في الخارج لإمداد الثورة بالسلاح والعتاد[5]، بينما يصرح أحد الجنود الفرنسيين كانت أحداث الجزائر مقلقة كان ذلك ضربة جديدة قاسية ضد بلدنا لم يكن في حصيلة عام 1954 الأمر الأخطر، حسب وجهة نظرنا على الأقل الأمر، الأخطر والأكثر إيلاما في وسطنا العسكري بلا شك مأساة الهند الصينية مع سقوط ديان بيان فو في ماي[6]، واعتبرت أحداث الفاتح من نوفمبر

---

(1) Ferhat Abbas: autopsie d'une guerre l'aurore, livres éditions, alger, 2011, p 48.

(2) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: المرجع السابق، ص 39.

(3) أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، دار العودة، بيروت، 2005، ص 12.

(4) عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954- 1962، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 43.

(5) أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 195.

(6) ميشال فورجي: الحرب الباردة وحرب الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 15، 16.

1954، حركة عنيفة بمثابة عصيان مدني واسع[1]، أما وزير الداخلية فرانسوا ميتيران المكلف بالمقاطعة الفرنسية في الجزائر، اعتبر من جانبه أن الشرطة كانت عاجزة عن حفظ النظام الجمهوري في الجزائر، فأرسل مدير مكتبه إلى وزارة الدفاع للحصول على دعم وصرح الوزير في نفس اليوم أمام النواب دون تورية قائلا "**أنا لا أقبل التفاوض مع أعداء الوطن إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب**" وأخذ الصراع طابعا رسميا، حتى وإن لم يطلق على هذه الحرب سوى مصطلح حفظ النظام[2]، هكذا اندلعت الشرارة الأولى للكفاح الجزائري الذي اعتقد الجميع أنه أمر مستحيل، ليستمر أكثر من سبع سنوات ناضل من خلالها الشعب الجزائري بقوة وجدية ورجولة أكسبته احترام الرأي العام العربي والعالمي على حد سواء واستشهد فيه ما يزيد على المليون ونصف مليون شهيد.

➢المطلب الثالث: خصائص الثورة الجزائرية

ستبقى الثورة الجزائرية هي الفترة الحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر لتجسيدها لي ما يجب أن يكون موجودا على حساب ماهو موجود، لأنها تمثل بصدق مأساة الجزائر وعظمتها في وقت واحد، كونها كتبت بدماء الشهداء وتضحية المجاهدين إذ أن هذه الفترة تبرز خصوصية الثورة الجزائرية، وكل ما يتفرع عنها وما يتم اشتقاقه منها وهذه الخصائص الواضحة لمعالم الثورة الجزائرية تتمثل في:

ثورة جماهرية: منذ الانطلاقة الأولى للثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر من عام 1954 لم تكن الثورة مسيّرة من طرف شخصيّة زعيم واحد، ولا تهدف لتحقيق مصالح فردية أو مطامع فئة اجتماعية أو سياسية في نطاق معيّن، وبهذا تختلف عن بقية الثورات الأخرى

---

[1] Ali Hammoutene: reflexions sur la guerre d'algerie, société nationale d'edition, alger, 1982, p 82.

[2] أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة، الجزائر 1957- 1959، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 12.

التي لها توجيهات من طرف قيادات حزبية يغلب على قيادتها الطابع الفردي، مثل الثورة الصينية واليوغسلافية والسوفياتية والكوبية...[1].

ثورة ذات عقيدة إسلامية: كانت العقيدة الإسلامية أساس الروح المعنوية العالية لدى مفجري الثورة، فمن الجزائريين إبان الثورة التحريرية من قاد الثورة بإيمان وحكمة وثبات فكان مثلا في حسن الريادة والقيادة، وهناك أيضا من قاتل وجاهد كجندي بسيط مؤمنا بمدأ النصر أو الاستشهاد وكان مثلا في التضحية والشجاعة والانضباط... فالإسلام هو مشعل الثورة وهذا ما يميزها عن الثورات الأخرى[2].

ثورة ذات قيادة مشتركة وعمل جماعي: كانت تسند المسؤولية في الثورة الجزائرية لكل شخص أثبت تفانيه وإخلاصه وتضحيته من أجل نجاح الكفاح المسلح، وفي هذا الاطار يجدر بنا أن نشير إلى أن جبهة التحرير هي الحركة الثورية الوحيدة التي استطاعت أن تجلب إلى صفها الأحزاب الرئيسية بالبلاد، التي قبلت بحل نفسها وانضمام أفرادها إلى حركة ثورية تعتمد على العمل الجماعي كوسيلة للنظام وقهر العدو المشترك، وهذا ما يميزها عن الثورات الأخرى التي دخلت فيها الأحزاب اليمينيّة أو المحافظة في حروب مدنية ضد الأحزاب الثورية[3].

ثورة قادها بسطاء فلاحين وعمال: الثورة الجزائرية لا تنتمي إلى نخبة المثقفين أو البرجوازيين المناهضين للفساد السياسي في البلاد، فالعمل الثوري في الجزائر قد سبق التنظير السياسي لدى قادتها الذين كانوا متشبعين بفكرة الثورة على الظلم والاضطهاد الذي

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 560.

[2] أمينة بواشري: العولمة والثورة التحريرية الجزائرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 78.

[3] المركز الوطني للدراسات التاريخية: الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 63.

يمارسه الاستعمار الفرنسي وحتى المثقفون القليلون الذين انظموا إليها، انظموا بعد أن رأوا فعالية اتجاه التيار الثوري على أرض الواقع[1].

ثورة ضد احتلال أجنبي: كانت الثورة الجزائرية ضد قوة أجنبية وهي بذلك تختلف عن الثورات السوفياتية والصينية والكوبية والإيرانية التي كانت كلها ثورات ضد الحكم البرجوازي الرأسمالي الوطني، وبدون شك فإن هذه الظاهرة قد ساهمت وساعدت على توحيد صف الجزائريين ضد الغزاة الأجانب، لأن الثورة في الجزائر كانت بين ثوار وطنيين وبين محتلين أجانب قدموا من أوروبا لتسليط القمع والارهاب على الجزائريين[2].

ثورة إعادة الاعتبار للفئات الوطنية: هذا عن طريق خلق قوة اقتصادية واجتماعية جزائرية جديدة لأن الثورة أيقظت الملايين من الناس المحرومين والمعذبين، بل جعلت لهم أمالا وطموحات لا يعرفونها من قبل ولم يكن لديهم حتى الشعور في إمكانية نيلها، الثورة باختصار فرضت واقعا جديد للأوضاع في الجزائر وفقا للأهداف المسطرة في مواثيق جبهة التحرير الوطني وإزالة عقدة العجز وكسر أسطورة فرنسا العدو الذي لا يقهر ومواجهته والتغلب عليه وإجباره على الرضوخ للمطالب الشرعية للجزائريين[3].

ثورة جمعت بين العمل السياسي والمسلح: فالانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني لم تعتمد على العمل المسلح كوسيلة وحيدة لتحقيق أهدافها، فقد كان لها حضور في المحافل الدولية سواء في المجال الدبلوماسي أو العسكري والتكتيكي، ولم يأتي هذا من فراغ أو بشكل تلقائي وإنما عن طريق إستراتيجية مدروسة دراسة جادة وموضوعة بطريقة علمية دقيقة للدمج بين العمل السياسي والمسلح[4].

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 562.

[2] المركز الوطني للدراسات التاريخية: المرجع السابق، ص 64.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 562.

[4] أمينة بواشري: المرجع السابق، ص 79.

ثورة قامت على أساس سلطة مركزية: هذه الخاصية جعلت الثورة مختلفة عن الانتفاضات الشعبية التي وقعت في الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830، لأن هذه الانتفاضات تفتقد للشمولية والسلطة المركزية فيتمكن الاستعمار من محاصرتها، وبفضل التخطيط الإستراتيجي للثورة عام 1954 استطاعت أن تخلق التوازن الوطني وتمكنت من تجنيد جميع المواطنين من أجل المصلحة المشتركة، فإذا قام الاستعمار بحشد قوته في منطقة من جهة معينة قام الثوار بضربه في منطقة أخرى، حتى يخفف الضغط على المناطق المحاصرة ويشتت القوات الاستعمارية وبذلك استحال على العدو أن ينجح في سياسة "فرق تسد"، أو حتى في خلق قوة ثالثة مضادة للثورة لزرع البلبلة والارتباك الداخلي لتشويه صورة جيش التحرير لدى الشعب الجزائري وفي المحافل الدولية[1].

✓ المبحث الثاني: الظروف الدولية

أما الظروف الدولية التي شهدها العالم في تلك الفترة المتزامنة مع اندلاع الثورة الجزائرية، كانت بداية صراع جديد فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، بانهزام دول المحور زوال الخطر الألماني واستسلام اليابان، انتهى أيضا ذلك التحالف الذي جمع بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، كان من الطبيعي أن تصدم هذه النتيجة القوى الدولية الرأسمالية التي خاضت غمار الحرب العالمية الثانية للقضاء على الخطر النازي فكتب تشرشل يقول "**لقد زال الخطر النازي وحل محله الخطر الشيوعي**"[2]، نتيجة الاختلاف في وجهات النظر والمصالح مما أدى إلى انقسام العالم إلى شرق وغرب، ويعود أصل الانقسام إلى وجود تناقضات جوهرية في المصالح الإستراتيجية والمعتقدات الإيديولوجية بين

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 563.

[2] عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج3، من قيام النازية في ألمانيا إلى الحرب الباردة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص 273، 274.

الرأسمالية[*] والاشتراكية[**]، نظرا لانطلاقات كل معسكر منهما من تصورات وانطباعات متباينة تجاه بعضهما، لتحقيق أهداف متضاربة ومصالح متضادة بل سعى كل من المعسكر الشرقي والغربي في هذا الصراع إلى تعزيز تفوقه وهيمنته على العالم المعاصر، وجعل تطور العالم بأكمله يتماشى ويتناسب مع مصالحه وإيديولوجيته، وكل من المعسكرين يرجع أسباب وأصل هذا الصراع إلى الفكر الإيديولوجي للمعسكر الآخر.

➢المطلب الأول: مفهوم الصراع الإيديولوجي وأطرافه

الصراع الدولي، هو التنازع الناتج عن الاختلاف والاختلال في دوافع الدول في تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانيتها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة، يمكن أن تتنوع مظاهر الصراع وأشكاله، فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو دعائيا أو حتى تكنولوجيا، كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية حتى تتراوح ما بين الضغط

(*) الرأسمالية: نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الإنتاج الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة البروليتاريا المجبرة على بيع قوة عملها لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج2، ص 788.

(**) الاشتراكية: مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج التي تهدف إلى القضاء على المجتمع الرأسمالي، وإقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلا وتحقيق المساواة بين جميع الأفراد والايخاء بين الأممم، وتتناول الايديولوجية الاشتراكية ثلاثة عناصر العنصر الاقتصادي حيث يرى الاشتراكيون أن أهم الأسباب المحركة للمجتمعات هو نوع العلاقات الاقتصادية، العنصر الفلسفي الذي ينطلق منه الاشتراكيون في موقفهم من الحكم على المجتمعات الحالية، العنصر النضالي فيرى الاشتراكيون أن النضال اليومي هو أساس وضمان التغيير الثوري الاشتراكي./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج2، ص 197.

والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والإغراء والتنازل والتحالف والتحريض والتخريب والتآمر[1].

أطلق على الصراع بين المعسكر الشرقي الاشتراكي والمعسكر الغربي الرأسمالي بالحرب الباردة (the cold war)، نظرا لطبيعة الصراع والإستراتيجيات التي انتهجها كل معسكر ضد المعسكر الآخر، ومن أهم تعريفات الحرب الباردة ما يلي:

الحرب الباردة هي "طبيعة توجيه إستراتيجية المصلحة القومية لكل من القوتين العظيمتين في مواجهة أبرز الأزمات التي واجهتها، والتي كان من الممكن أن تؤدي إحداها إلى صدام مسلح بينهما لولا تحكم عامل الخوف الذاتي من الفناء بالحرب الشاملة إذا تم استخدام السلاح النووي"[2]، فبرودة الصراع في الحرب الباردة ترجع أسبابه إلى التخوف من الدمار الذي سيخلفه استخدام الأسلحة النووية، ولاسيما أن مدينتي هيروشيما وناكازاكي في اليابان بقيت مثال حي على أرض الواقع، ولعل استخدام السلاح النووي ضد اليابان كانت وراؤه رسالة فحواها أنه لا وجود لحرب عالمية ثالثة لأن وجودها يعني نهاية العالم، وهذا ما يؤكده ريمون آرون (ruymon aron) من خلال تعريفه للحرب الباردة بقوله: "الحرب الباردة هي سلام مستحيل وحرب مستحيلة"[3]، فهي الاستعداد الكامل للحرب دون خوضها مع وضع كل إحتياطات حدوثها، وفي ظل هذا الوضع سيكون السلام مستحيل وهذا ما يؤكده أكثر التعريف التالي: "هي علاقات العداء بين الدولتين الأعظم واللتين لم تكونا في حالة

---

[1] خالد المعيني: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 14.

[2] الشاذلي زقادة: الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2001- 2002، ص 23.

[3] جان كلود بارو وغيوم بيغو: التاريخ الكامل للعالم منذ ماقبل التاريخ إلى يومنا هذا، ترجمة: لحسن عيساني، دار الفرابي، بيروت، 2008، ص 306.

حرب ولكنها كانت على الدوام تحضر نفسها لدخول صراع جديد"[1] قد يكون هذا الاستعداد الزائد للحرب من كلا الطرفين هو ما منع حدوثها، للتخوف من نتائجها ومدى استعداد الطرف الآخر لها لأن الحرب خدعة، ومن وجهة نظر أخرى أكثر تعمقا في مفهوم الحرب الباردة، "هي وجود تناقضات جذرية في المصالح وتباينا في المعتقدات الإيديولوجية التي تعتنقها كل من الكتلتين، لكن هذه التناقضات لا تصل مهما بلغ تأزمها إلى حد انفجارها على شكل حرب عالمية ساخنة، وإنما تظل الوسائل والأدوات المستخدمة في إدارة هذا الصراع الدولي، دون مستوى هذه الوسيلة المتطرفة من وسائل العنف المسلح"[2]، وفي تعريف آخر وصف الحرب الباردة بأنها "طبيعة العلاقات الدولية في تلك الفترة والتي امتازت بوجود توتر شديد بين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي"[3]، نتيجة الجو المشحون بين الكتلتين والتنافس على زعامة العالم كما يوضحها التعريف التالي: "هي حالة العداء التي نشأت في العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد أطلق على تلك الحالة صفة الحرب لأنها اتسمت باستخدام كل طرف كافة أدوات الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية ضد الطرف الآخر، ولكن وصف الحرب بأنها باردة كان يشير إلى أن الاستخدام لم يتصاعد إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد استخدمت الأدوات العسكرية من قبل أطراف الحرب"[4]، وصف الصراع الإيديولوجي بالحرب لتوفره على كل وسائل الحرب، ونظرا لعدم تصاعد الأمر إلى المواجهة الفعلية سميت بالباردة، أما هنري كسنجر عبر عن مفهوم الحرب الباردة كالتالي: "إن القوتين

---

[1] الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 23.

[2] الشاذلي زقادة: المرجع نفسه، ص 24.

[3] علي صبح: الصراع الدولي في نصف القرن 1945- 1995، ج1، ط2، دار المنهل البناني، بيروت، 2006، ص 60.

[4] محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين 19- 20، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 566.

العظيمتين غالبا ما تتصرفان كما لو أنهما شخصان عميان مسلحان بأسلحة ثقيلة يلتمسان طريقهما حول الغرفة، ويعتقد كل منهما في خطر قاتل صادر من الشخص الذي يفترض أنه يتمتع ببصيرة كاملة، ويتصرف كل منهما لأن ينسب ثباتا وبعد نظر وتماسكا تكذبه تجربته الخاصة، وبالطبع يستطيع حتى مثل هذين الأعميين وبمرور الوقت أن يؤذي أحدهما الآخر إذاء شديدا ناهيك مايحدث للغرفة"[1]، وورد في تعريف آخر للحرب الباردة بأنها "الصراع الذي يحدث بين كتلتين متناقضتين إيديولوجيا حيث يصل إلى مستوى الحرب الساخنة دون استخدام الوسائل العسكرية، وهي أيضا عبارة عن صراع إيديولوجي وتهديد سياسي تستخدم فيه الحرب النفسية والدعائية والضغوط الاقتصادية، ومن أهم وسائلها السباق نحو التسلح وإقامة الأحلاف العسكرية، لمحاصرة العدو وتطويقه وينتج عنها أزمات دولية حادة"[2] وتعرف أيضا الحرب الباردة بأنها النزاع الذي تتحاشى فيه الأطراف ذات العلاقة إلى استخدام السلاح الواحد ضد الآخر، وغالبا ما يستعمل هذا المصطلح للدلالة على المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي[3].

فمن خلال التعريفات السابقة التي تطرقنا لها نستخلص بأن الحرب الباردة: هي العلاقات الدولية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بين الكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثلة في تهديدات متبادلة بين طرفين متناقضين إيديولوجيا ومتيقنين بأن حربا ثالثة تعني نهاية العالم، وسعى

---

[1] ثامر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية والإستراتيجية وإدارة الأزمات، دار مجدلاوي، عمان، 2009، ص 169.

[2] محمد منذر: مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص 154.

[3] عوني عبد الرحمن السبعاوي: التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص 280.

كل طرف منهما إلى فرض إستراتيجيات أشد خطورة للهيمنة على العالم دون تدميره، وبما أن الحرب هي آخر سبل السياسة، فالسياسة هنا لم تعرف الخيبة المرجوّة فأنتجت حربا باردة.

أطراف الصراع: طبعا عندما نقول بأن هناك صراع فهذا يعني أن هناك طرفين أو أكثر تسبب في هذا الصراع، حيث دار صراع الحرب الباردة بين معسكرين كبيرين هما:

المعسكر الشرقي: نقصد بالمعسكر الشرقي تلك المجموعة من الدول التي تتبنى النظام الاشتراكي وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا الذي كان يتكون من خمسة عشر جمهورية، منها ست جمهوريات تتمتع بغالبة مسلمة، وهي: قرغيرستان، كازاخستان، أوزباكستان، أذربجان، تركمانستان، وتاجيكستان، أما الجمهوريات التسعة المتبقية هي: روسيا، بلا روسيا(روسيا البيضاء)، جورجيا، أرمينيا، أكرانيا، مولدوفيا، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا[1]، وبفضل الإتحاد السوفياتي وبدعم منه قامت بعد الحرب الديمقراطيات الشعبية في بلدان أوروبا الشرقية، انتهجت نظاما اجتماعيا سياسيا مغايرا للأنظمة التي كانت سائدة فيها قبل الحرب ومناقضا للنظام الرأسمالي وسرعان ما امتد هذا النفوذ الديمقراطي الشعبي الجديد إلى الصين، وشمال كوريا، وفيتنام في آسيا، ووصل إلى جزيرة كوبا في البحر الكايريبي أوائل الستينات، بذلك يكون هذا النظام قد غطى أكثر من ثلث سكان العالم ومن مجموع هذه الدول تشكل المعسكر الاشتراكي، كنظام جديد في العالم له وزنه ودوره الفاعل في العلاقات الدولية[2]، فقوة المعسكر الشرقي وقدراته تتجسد بشكل واضح في حلف وارسو الذي ظهر إلى الوجود في 14 ماي 1955، تحت اسم معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وهو يضم في عضويته كل من: بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الديمقراطية، المجر، بولندا، رومانيا، الإتحاد السوفياتي، كما يبلغ سكان المعسكر الشرقي أكثر من 390 مليون نسمة يقطن 64% منهم في المدن، ويبلغ إجمالي الناتج القومي لدول الشرق حوالي 2,5 ألف

---

[1] شادي عبد السلام: الويلات المتحدة الأمريكية، (د.م.ن)، 2006، ص 123.

[2] سميح عبد الفتاح: إنهيار الإمبراطورية السوفياتية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 23، 24.

مليون دولار، ويعادل 18% من إجمالي إنتاج القومي العالمي أما دخل الفرد السنوي في المعسكر الشرقي يبلغ متوسطه 6237 دولار، ويصل الإنفاق السنوي على التعليم في الشرق حوالي 110 آلاف مليون دولار، أما الإنفاق الصحي فإنه لا يتجاوز 80 ألف مليون دولار وينفق المعسكر الشرقي 9,6% من إجمالي ناتجه القومي على الأغراض العسكرية[1] وأصبح المعسكر الشرقي قوة مضاهية للغرب، بعد توصله لصنع القنبلة الذرية في فترة قصيرة، حيث يقول هاري ترومان "**اختلفت الآراء بين الخبراء ولكن لم يعتقد أحدهم أن الإتحاد السوفياتي يمكنه إنتاج قنبلة ذرية قبل عام 1959**"[2].

المعسكر الغربي: نقصد بالمعسكر الغربي تلك المجموعة من الدول التي تتبنى النظام الرأسمالي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (US) اختصارا لي (united states) الولايات المتحدة وهي تلك الولايات الخمسون التي نعرفها[3]، ويضم المعسكر الغربي في عضويته معظم دول أوروبا الغربية والمتمثلة في بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، ايطاليا إضافة إلى كندا واليابان والدول الصغيرة الأخرى التابعة لهذه المجموعة من الدول الرأسمالية، ويتجلى الغرب بكل وضوح في مجموعة الدول التي تشكل منظمة حلف الشمال الأطلسي (NATO) الذي تأسس في 04 أفريل 1949 وهو يضم خمسة عشرة دولة رأسمالية، ويشكل أكبر تكتل عسكري في العالم دون أن ننسى أنه الحلف الأول من نوعه الذي تزداد عضويته سنة بعد أخرى منذ تأسيسه، وبلغ إجمالي الإنفاق المالي للمعسكر الغربي أكثر من 341 ألف مليون دولار في سنة 1983، ويصل عدد قواته المسلحة ستة ملايين جندي أما من الناحية الاقتصادية فيبلغ إجمالي الناتج القومي للغرب أكثر من خمسة آلاف مليون دولار، أي قرابة 60% من إجمالي الناتج القومي العالمي، وعدد سكان

---

[1] عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 47، 48.

[2] تاكيشي إتو: هيروشيما مأساة القنبلة الذرية، ترجمة: أكيرا كويانو، دار الشروق، بيروت، 1994، ص 190.

[3] شادي عبد السلام: المرجع السابق، ص 08، 09.

المعسكر الغربي هو 750 مليون نسمة، أما الدخل الفردي فسجل أعلى معدل للدخل في العالم حيث يصل إلى حوالي 10252 دولار، ويصل إجمالي إنفاق الغرب على التعليم سنويا حوالي 400 ألف مليون دولار، وإنفاقه السنوي على الصحة حوالي 395 ألف مليون دولار، ويوجد في الغرب حوالي مليون ونصف مليون طبيب وتصل نسبة المتعلمين إلى 96% في حين متوسط عمر الفرد 74 سنة وهو أعلى متوسط في العالم[1]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الحلقة الأهم في المعسكر الغربي، فهي الدرع الواقي للغرب أمام المد الشيوعي، بدعمها للمعسكر الغربي بكل ما يتطلبه لاستمرارية تطوره انطلاقا من الإمكانيات التي تمتلكها على المستوى العسكري والتكنولوجي، والتي أهلتها لتكون دولة عظمى في الساحة الدولية[2].

➢المطلب الثاني: بداية الصراع الإيديولوجي

يختلف الكتّاب في تحديد بداية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب، فالبعض منهم يرجع أصل هذا الصراع إلى سنة 1848، السنة التي صدر فيها كتاب البيان الشيوعي وتأسيس إتحاد الأمم للعمال المعروف باسم "الأممية الأولى" الذي تم تأسيسه من طرف كارل ماركس[*] ورفيقه فردريك أنجلز[**] وهو بمثابة دعوة للإطاحة بالنظم الرأسمالية القائمة في

---

[1] عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص 43، 44.

[2] عبد التواب أحمد سعيد: تاريخ أوروبا المعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص 157.

[*] كارل ماركس (1818– 1883): هو مؤسس الاشتراكية العلمية ولد في مدينة ترير في ألمانيا سنة 1818، حصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة فينا، اشتغل بالصحافة وعمل رئيسا لتحرير صحيفة الراين في مدينة كولونيا، وفي سنة 1847 أصدر أول مؤلفاته إفلاس الفلسفة وفي السنة التالية أصدر هو وفردريك أنجلز البيان الشيوعي ثم انتقل إلى كولونيا وطرد منها فسافر إلى لندن حيث عاش فيها حتى نهاية حياته./ أنظر عيسى الحسن: أعظم شخصيات التاريخ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 481.

[**] فردريك أنجلز (1820– 1895): مفكر اشتراكي ألماني من جذور طبقية برجوازية وزميل كارل ماركس في استنباط النظرية الشيوعية، وأخذ ينتقد هيغل بسبب استنتاجاته المحافظة، انتقل إلى بريطانيا ونشر في تلك الفترة كتابين هما

العالم وتأسيس حكومة عمالية اشتراكية بديلة عن الحكومات البرجوازية في أوروبا، وهي شرارة الصراع الاجتماعي والإيديولوجي الذي نتج عنه الاصطفاف التاريخي الكبير بين الرأسمالية الممثلة للطبقات البرجوازية والاشتراكية الممثلة للطبقات العمالية الكادحة، التي كانت تطمح إلى إقامة دولة اشتراكية تقود البشرية نحو الاتفاق الإنساني الكامل[1]. والبعض يرجع الصراع بين الشرق والغرب إلى سنة 1917، حين تأسست أول دولة اشتراكية على يد الحزب البلشفي بقيادة لينين[*]، كنتيجة للثورة الشعبية البلشفية وكانت هذه الدولة منافسا سياسيا وحضاريا للدول الرأسمالية الغربية[2]، وهناك من يعتبر أن الصراع أصبح واضحا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فالإتحاد السوفياتي اتهم الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج سياسة استعمارية توسعية تهدف إلى الهيمنة على العالم، وهذا من خلال الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الروسي أندره جدانوف[**] في عام 1944، جاء

مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي وأحوال الطبقة العاملة في انجلترا، حيث تنبأ بالمهمة العظيمة التي تنتظر الطبقة العاملة، تعرف على كارل ماركس 1844 وعمل على تأليف كتاب العائلة المقدسة والإيديولوجية الألمانية، وبعد ذلك عملا على تنظيم رابطة شيوعية من نظرتهما الثورية التي عبرا عنها في البيان الشيوعي 1848 الذي يعتبر نقطة الانطلاقة الأولى للحركة الشيوعية في العالم./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج1، ص 365.

[1] عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص 60.

[*] لينين فلاديمير إليتش (1870– 1924): قائد الثورة السوفياتية النظري والعملي ومؤسس الإتحاد السوفياتي، أضاف إلى النظرية الماركسية دراسات هامة عن الاحتكار والاستعمار والحزب والقومية، والتحالف بين العمال والفلاحين والثورة الثقافية والديمقراطية المباشرة حتى أصبحت النظرية الماركسية من بعده تسمى النظرية الماركسية اللينينية./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج5، ص 603.

[2] محمد مراد: تاريخ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة الإقتصاد الإيديولوجي للأزمات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 116.

[**] جدانوف (1896– 1948):سياسي ومنظّر بلشوفي روسي، انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1915، وأخذ يتدرج في مناصب الحزب الشيوعي السوفياتي عام 1934 وصار أحد المقربين من ستالين، ثم عضوا في المكتب السياسي عام 1939 والمتحدث الأول عن الأمور النظرية والعقائدية، وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية الرجل الثاني في السلطة بعد ستالين./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج2، ص 47، 48.

فيه مايلي "**كلما مر وقت على نهاية الحرب العالمية الثانية برز اتجاهان أساسيان في قيادة العالم هما الكتلة الإمبريالية والكتلة الديمقراطية...**"[1].

ويرجعه البعض الآخر إلى مؤتمر يالطا المنعقد مابين 04 إلى 11 فيفري 1945 والذي سطر النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الرئيس السوفياتي ستالين[*] لم يتقيد باتفاقية يالطا ولا سيما مبدأ حق تقرير المصير للشعوب المحررة من النازية الألمانية، وبسبب تهديده المستمر للدول المجاورة بهدف إدخالها تحت سيطرته الفعلية أصبح العالم كتلتين ساد بينهما التناقض، وأصبح لكل واحدة منهما فلسفتها في العلاقات والقضايا الدولية، ولكل منها مناطق نفوذ يسيطر عليها ومنهجية يتبعها في إدارته للأزمات والصراعات الدولية، ويذهب البعض الآخر إلى أن بداية الصراع كان إثر وفاة الرئيس الأمريكي فركلين روزفلت[**] في أفريل 1945 لتكون نقطة التوتر في العلاقات بين المعسكرين[2]، ويرى بعض المؤرخين أن شرارة هذا الصراع انطلقت بالخطاب الذي ألقاه ونستون تشرشل[***] رئيس وزراء بريطانيا في الخطاب الذي ألقاه في ولاية ميسوري الأمريكية عام 1946، والذي علق فيه على مدى التدهور الذي لحق بعلاقات القطبين قائلا:

---

[1] وهيب أبي فضل: موسوعة علم التاريخ والحضارة من الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، ج7، نوبلس للنشر، لبنان، 2005، ص 11.

[*] جوزيف ستالين (1878– 1953): القائد الثاني للاتحاد السوفييتي، ويعتبر المؤسس الحقيقي للاتحاد السوفياتي عرف بحكمه وقوته في فترة توليه السلطة، إلا أنه قام بنقل الاتحاد السوفياتي من مجتمع فلاحي إلى مجتمع صناعي مما مكن الاتحاد السوفياتي من الانتصار على دول المحور في الحرب العالمية الثانية والصعود إلى مرتبة القوة العظمى./ أنظر عيسى الحسن: المرجع السابق، ص 315.

[**] فرنكلين روزفلت (1882– 1945): رجل دولة أمريكي ورئيس الولايات المتحدة سنة 1932، أي عندما كان العالم الرأسمالي يمر بأعنف وأخطر أزمة إقتصادية في تاريخه، وكانت فترة حكمه الرئاسية الأولى مثمرة إذ حقق اصلاحات وتغيرات مصرفية ومالية هامة./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج2، ص 843.

[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي: المرجع السابق، ص 280، 281.

[***] ونستون تشرشل (1874– 1965): سياسي ورجل دولة بريطاني مخضرم، بدأ حياته العملية في الخدمة العسكرية في الهند وكوبا والسودان عام 1895، عين وزيرا للتجارة (1908– 1910) ثم وزيرا للداخلية، فوزيرا للبحرية عام 1911 واستقال من هذا المنصب عام 1915، عاد إلى رئاسة الوزارة (1951– 1955) وتقاعد من البرلمان والحياة السياسية عام 1964./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج1، ص 741، 742.

أن ثمة اقتناعا سائدا في الغرب بأن السوفيات لا يعرفون إلا منطق القوة، ومن ثم فليس أمام الدول الغربية من سبيل سوى الإتحاد من أجل التصدي للمحاولات التوسعية السوفياتية وأشار تشرشل في خطابه إلى أن ثمة ستارا حديديا قد بات يقسم أوروبا إلى شطرين، بحيث باتت أوروبا الشرقية وراء هذا الستار خاضعة للسيطرة والهيمنة السوفياتية المطلقة ومعزولة تماما عن أوروبا الغربية، وكان على الدول الغربية في ظل هذه الأوضاع أن تعمل على وضع خطة شاملة تمكنها من التصدي لهذه الأخطار الشيوعية التي باتت تهدد مصالحها[1]، إلا أن البداية الفعلية للحرب الباردة تكمن في تجسيد المشاريع التي انتهجها كل قطب من القطبين المتصارعين للتوسع على حساب الآخر منذ سنة 1947 بإعلان مشروع جورج مارشال[2]، أما تسمية الحرب الباردة فتعود إلى شهر أفريل 1948 عندما وصف رجل المال والسياسة الأمريكي بيرنارد باروخ، علاقة العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي بأنها "الحرب الباردة" وهو مصطلح سرعان ما انتشر بين وسائل الإعلام المختلفة ولعل مقولة الرئيس الأمريكي هاري ترومان[*] فور انتهاء الحرب العالمية الثانية توضح بوادر تلك المرحلة التاريخية "**عما قريب سيتم وضع الروس في المكان المناسب وعندئذ تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها قيادة حركة العالم في ذلك الطريق الذي يجب أن تسير فيه**"[3].

---

[1] ممدوح منصور وأحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 212، 213.

[2] شعبان عبد المحسن: الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 38.

[*] هاري ترومان (1884– 1972): الرئيس رقم 33 للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ميسوري وأصبح نائبا لها في مجلس الشيوخ عام 1934، اختاره روزفلت لمنصب نيابة الرئاسة الأمريكية عام 1944 وخلفه عند مماته في العام التالي دون أن تكون له خبرة في اتخاذ القرارات الدولية، أيد فكرة الأمم المتحدة وقرر استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان في صيف 1945. أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج1، ص 724.

[3] شادي عبد السلام: المرجع السابق، ص 129.

➢**المطلب الثالث: امتداد الصراع الإيديولوجي إلى المستعمرات:**

صرف كل من المعسكرين ملايين الدولارات لنشر نفوذه على أكبر عدد من الدول وامتد هذا الصراع لنشر النفوذ إلى مختلف قارات العالم، معتمدا على المشاريع الاقتصادية والعسكرية، وبدا أشد خطورة من الحروب السابقة التي شهدها العالم، فالإتحاد السوفياتي حاول توسيع حدوده غربا بالسيطرة على دول أوروبا الشرقية، عن طريق إيجاد حكومات موالية في هذه الدول تطبق النظام الشيوعي مقابل تقديم المعونات الاقتصادية لها، وتجاوز الصراع القارة الأوروبية ليصل إلى إفريقيا لتشهد هي الأخرى صورا من هذا الصراع، ففي عام 1958 أعلن جوليوس نيريري في تنزانيا بناء دولة اشتراكية وشهدت أثيوبيا أيضا كما شهد الصومال وأنجولا صورا من هذا الصراع الايديولوجي، لتنتقل هذه الأفكار إلى العديد من دول القارة، التي كانت تعاني الاستعمار ومخلفاته الاجتماعية والاقتصادية والحاجة الماسة للمساعدات المالية، مما فتح المجال أمام كل معسكر من المعسكرين للتلويح بما يمكن تقديمه من مساعدات للدول المحتاجة[1]، وترتب على ذلك ظهور مشروعات لاحتواء هذه المساعدات كمشروع مارشال من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يهدف ظاهريا إلى بناء أوروبا وتعميرها وإحياء اقتصادها، وضريعة صد الخطر الشيوعي ليست السبب الوجيه لتقديم المساعدات لأوروبا الغربية فالاقتصاد الأمريكي كان له دور بارز للدعوة لهذا المشروع، لأن الولايات المتحدة الأمريكية بأمس الحاجة لإيجاد أسواق جديدة من أجل تصريف انتاجها، ومن هنا جاءت فكرة المشروع خدمة للاقتصاد الأمريكي الذي يبحث عن استثمار أمواله[2]، كما صرح مولوتوف وزير خارجية الإتحاد السوفياتي واصفا مشروع مارشال "**أنه ليس سوى استثمار للدولار الأمريكي، ومحاولة للتدخل في أمور الدول المستقلة**

---

[1] شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 302.

[2] حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إل نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 17.

باستغلال ظروفها الاقتصادية"[1]، تمكن مشروع مارشال من تحقيق أهدافه الظاهرية المتمثلة في انتعاش الاقتصاد الأوروبي، وأهدافه الباطنية المتمثلة في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فسياسة الاحتواء المنتهجة من طرف أمريكا لم تستهدف احتواء الخطر الشيوعي فحسب، بل استهدفت احتواء أوروبا الغربية ككل وبذلك ضرب عصفورين بحجر واحد[2]، وتطورت الحرب الباردة بين الكتلتين إلى درجة أنها كادت أن تؤدي إلى حرب ساخنة واصطدام دولي جديد، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الشيوعيين التشيك وساندتهم للخروج عن نطاق الإتحاد السوفياتي بما قدمته من مساعدات[3]، كما أدى ظهور الصين كدولة شيوعية قوية، بعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في 21 سبتمبر 1949، إلى التحالف السوفياتي الصيني لاشتراكهما في العديد من النقاط والتي من أهمها التوجه الإيديولوجي والعدو المشترك المتمثل في المعسكر الغربي الرأسمالي، فعقدت معاهدة هذا التحالف في 11 أفريل 1950 بين الإتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية ليتمكن السوفيات من إيجاد حليف في المنطقة[4]، أما في كوريا تسبب الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين، إلى تقسيمها إلى قسمين يفصلهما خط فلكي كوريا الشمالية ذات الإيديولوجية الشيوعية والمدعمة من طرف الإتحاد السوفياتي، وكوريا الجنوبية الرأسمالية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية وبذلك حقق كلا المعسكرين مكاسب إستراتيجية على حساب الشعب الكوري، الذي عرف أشد أنواع الظلم الاجتماعي بتقسيم المجتمع الكوري إلى شطرين يفصلهما خط وهمي[5]، ليمتد الصراع إلى مصر إثر أزمة قناة السويس التي وقفت فيها كل من فرنسا وإسرائيل إلى جانب بريطانيا نظرا

---

(1) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص 303.

(2) محمد سعد أبو عامود: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 60، 61.

(3) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق،ص 303.

(4) مصطفى ناصف: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 64.

(5) جان كلود بارو وغيوم بيغو: المرجع السابق، ص 303.

للمصالح المشتركة بينهم وهو ما عرف بالعدوان الثلاثي على مصر، فتأميم قناة السويس من طرف الرئيس المصري جمال عبد الناصر[*]، يعني منع بريطانيا من إدارة القناة وفقدان السيطرة الملاحية في المنطقة، أما مشاركة فرنسا في الهجوم فكان يهدف إلى إيقاف الإمدادات والمساعدات التي كانت تتلقاها الثورة الجزائرية من مصر، في حين أن إسرائيل كانت تسعى للحافظ على مكانتها في منطقة الشرق الأوسط[1]، وفي كوبا عرفت العلاقات الأمريكية الكوبية توترا كبيرا بسبب التقارب الذي كان بين كوبا والإتحاد السوفياتي وتوقيع اتفاقيات تجارية بينهما، كما تم دعم كوبا بالأسحة التشيكوسلوفاكية بعد إعلانها تطبيق النظام الشيوعي وأصبح الصدام المباشر وشيكا، فالصراع بين المعسكرين إحتدما أكثر وازداد توترا نظرا لتغلغل المد الشيوعي في القارة الأمريكية[2]، وأدت الحرب الباردة إلى ظهور الأحلاف والتكتلات العسكرية فشكلت دول الكتلة الغربية حلف الشمال الأطلسي (NATO) في 24 أفريل 1949، والذي يهدف إلى الوقوف في وجه الإتحاد السوفياتي، واحتواء المد الشيوعي في أوروبا ومحاولة تطويقه وحصره في أوروبا الشرقية[3]، وانضمت إلى هذا الحلف العديد من المستعمرات فالجزائر مثلا تم ضمها إلى هذا الحلف أثناء الثورة كونها تعد مقاطعة فرنسية، علما أن ميثاق الحلف الأطلسي ينص على عدم ضم أي دولة إلا بموافقتها

---

[*] جمال عبد الناصر (1918– 1970): هو ثاني رؤساء مصر بعد محمد نجيب، تولى السلطة من عام 1954 حتى وفاته سنة 1970، وهو قائد ثورة 23 جويلية 1952 ومن أهم النتائج الثورة هي خلع الملك فاروق عن الحكم، وبدء عهد جديد من التمدن في مصر والاهتمام بالقومية العربية، التي تضمنت فترة قصيرة من الوحدة بين مصر وسوريا مابين عامي 1958 و 1962، والتي عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة./ أنظر عيسى الحسن: المرجع السابق، ص 195.

[1] أمجد جهاد عبد الله: التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، دار المنهل البناني، بيروت، 2011، ص 42.

[2] علي صبح: النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945– 1995، ج2، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص 203، 204.

[3] ليلى مرسي وأحمد وهبان: حلف الشمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945– 2000، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 53.

وواضح جدا أن الشعب الجزائري لم يستشره أحد في هذا الموضوع، لتتمكن فرنسا من الاستعانة بقوات الحلف الأطلسي في حربها ضد الشعب الجزائر.

وردا على المعسكر الغربي، وقعت الدول الشيوعية في عام 1955 ميثاق حلف الصداقة والمساعدة والتعاون الذي عرف بحلف وارسو، ونص الميثاق على توحيد القيادة العسكرية للدول الأعضاء والسماح للإتحاد السوفياتي في وضع قوات تابعة له في أراضي هذه الدول، لضمان ولائها واستمرارية تبنيها الفكر الشيوعي[1]، وظهرت أحلاف أخرى مماثلة من طرف المعسكر الغربي مثل حلف بغداد (حلف المعاهدة المركزية)، الذي سعى إلى ضم الدول العربية مما أدى إلى انقسام العالم العربي والإسلامي وتشتته بين النظام الرأسمالي والاشتراكي، فبواسطته ارتبط الشرق الأوسط بحلف شمال الأطلسي من خلال تركيا وبريطانيا العضوين في الحلفين المذكورين، وبحلف جنوب شرق آسيا (السياتو)، من خلال عضوية باكستان فيه، ليكون استكمالا لسلسلة من الأحلاف المخططة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لمنع توسع المحور السوفياتي الصيني بأي اتجاه ضمن هذه المناطق وإبقاء الهيمنة الأمريكية فيها إلى أبعد مدى زمني ممكن[2].

فجّل ما ميز الظروف الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تزامنت مع اندلاع الثورة الجزائرية، هو انقسام العالم إلى كتلتين تربطهما علاقة عداء وصراع المعروفة بمصطلح الحرب الباردة، فهل كان لهذا الصراع دورا في تحديد مواقف الكتلتين الشرقية والغربية من الثورة الجزائرية؟

---

[1] خليل حسين: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 141.

[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي: المرجع السابق، ص 288، 289.

الفصل الثاني:

موقف المعسكر الشرقي من الثورة الجزائرية

المبحث الأول: موقف الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الآسيوية.

المبحث الثاني: مواقف بعض دول أوروبا الشرقية.

تمهـــــيد:

لقد أثبت بعض دول المعسكر الشرقي تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري، منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954، وتطورت أشكال هذا التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية فعند الاعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 19 سبتمبر 1958، كانت بعض دول الكتلة الشرقية من الدول السباقة التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة، مثل: الصين الشعبية 22 سبتمبر 1958 والفيتنام الشمالي يوم 26 سبتمبر 1958 أي بعد أيام قليلة من تأسيسها[1]، لكن هذا لا يعني أن كل دول المعسكر الشرقي كانت في صف الثورة الجزائرية من الوهلة الأولى لأن باقي الدول تأخرت في الاعلان عن اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة(**أنظر الملحق رقم 01**)، وهذا راجع لمصالح وحسابات سياسية وأغراض متعلقة أساسا بطبيعة العلاقات الدولية آنذاك، لتختلف مواقف دول المعسكر الشرقي من دولة إلى أخرى، ليكون الهدف الذي نسعى للوصول إليه في هذا الفصل، هو التعرف على طبيعة مواقف المعسكر الشرقي من الثورة الجزائرية.

✓ المبحث الأول: موقف الإتحاد السوفياتي وبعض الدول الآسيوية:

خصص هذا المبحث للتعرف على موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية عبر مراحلها، إضافة لمواقف بعض الدول الآسيوية والتي تمثلت في موقف كل من الصين والفيتنام.

[1] بوضربة عمر: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958- 1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف بئر خادم، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001، 2002، ص 31، 32.

➢ المطلب الأول: موقف الإتحاد السوفياتي

من المعروف أن الإتحاد السوفياتي دولة مسالمة بما أنها لا تمتلك ماضي استعماري مقارنة بالدول الأوروبية التي لها حركات استعمارية واسعة، مباشرة بعد الكشوفات الجغرافية التي قام بها المغامرين والرحالة الأوروبيين خاصة نحو القارة الإفريقية التي شهدت أكبر موجة استعمارية، عملت على استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية للقارة ... ورغم سياسة الإتحاد السوفياتي التي هي في الغالب مساندة لحركات التحرر في العالم الثالث ومناهضة للحركات الاستعمارية، لكن موقف الإتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية في بداية اندلاعها لم يكن موقف مساند فقد تغلبت المصالح السياسية والإستراتيجية على المصالح الإيديولوجية، وتعامل السوفيات مع الجانب الفرنسي على حساب الثورة الجزائرية التي تعتبر قضية تحرر عادلة يفترض أن يكون الإتحاد السوفياتي مساندا لها، ولم يخف رئيس الإتحاد السوفياتي خروتشوف[*] ،النظرة السوفياتية للثورة التحريرية الجزائرية باعتبار القضية الجزائرية مسألة داخلية ومشكلة تخص فرنسا لذلك يجب أن تحل داخليا، بما أن الجزائر مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا، واعتبر المشكل قائم لدى شعوب الإتحاد الفرنسي لهذا لا يمكن للإتحاد السوفياتي التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1]، ولعل تصريح وزير خارجية الإتحاد السوفياتي مولوتوف يؤكد ذلك في العبارة التالية "**إننا لا نود أن يتكرر في الجزائر ما حدث في الفيتنام، ولكن رغبة الإتحاد السوفيتي هي أن تبقى فرنسا في الجزائر، بشرط أن تكون التسوية مرضية للشعب الجزائري وللفرنسيين معا**" يتضح في الشطر الأخير من تصريح مولوتوف أن الإتحاد السوفياتي يريد كسب الجانبين معا في آن واحد الفرنسيين والجزائريين

---

[*] خروتشوف نيكيتا سيرغيفيتش (1894– 1971): زعيم شيوعي ورجل دولة سوفييتي، حكم الاتحاد السوفييتي من 1953 إلى 1964، وتميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية وبإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج2، ص 611.

[1] إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954– 1962، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 180.

بما يتوافق مع مصالحه[1]، وهو أكثر واقعية مقارنة مع تصرح خروتشوف السابق الذي قال فيه "أن الإتحاد السوفياتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن الحل السليم لهذه القضية يمكن أن يوجد بأن تؤخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة والمصالح الوطنية لشعوب الإتحاد الفرنسي"[2]، وهو بذلك موقف ينصب كليا إلى الجانب الفرنسي فاعتبار القضية الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا، يعني النفي الكلي لوجود الجزائر كحركة تسعى للتحرر.

فتصريح خروتشوف لجريدة ليموند الفرنسية بقوله: "**نحن نفهم جيدا ما في المشكل الجزائري من تعقيد، ولكننا متيقنون أن هذه المشكلة تستطيع بدورها أن تحل بكيفية سلمية**" والملاحظ هنا، من خلال الموقف المزدوج والغامض في نفس الوقت، الذي اتخذه الإتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية فإنه ينطلق في موقفه من البعد الدولي للعلاقات القائمة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في ظل الحرب الباردة، ومحاولة كل طرف من طرفي الصراع الإيديولوجي أن يحدث اختراق وتفوق في صفوف المعسكر المعادي، وظل الإتحاد السوفياتي بمواقفه الرسمية والعلنية خلال السنوات الأولى للثورة الجزائرية، يسعى للمحافظة على علاقات الصداقة مع الحكومة الفرنسية خاصة مع بروز الاشتراكيين في فرنسا، وفي نفس الوقت سعى باطنيا للتعاطف مع كفاح الشعب الجزائري انطلاقا من مبادئه المعلنة والمتعلقة بتأييد حق الشعوب في تقرير المصير ومناهضة الاستعمار والإمبريالية[3]، فقد لاحظ خروتشوف خلال مؤتمر باندونغ 1955، ظهور مؤشرات إيجابية على اتجاه بعض دول العالم الثالث أو العالم الأخير التي تأثرت بالنموذج السوفياتي السياسي والاقتصادي، وهذا ما اعتبره الإتحاد السوفياتي بدوره مؤشرا على توجه تلك الدول نحو الشيوعية، وبذلك ضمان

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 179.

[2] عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 205.

[3] الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 107.

توسع المعسكر الشيوعي على حساب الغرب وعلى حساب دول العالم الثالث التي لا مكانة لها سوى التبعية لأحد المعسكرين، فأدرك الإتحاد السوفياتي ضرورة فتح آفاق لمد نفوذه للعالم الثالث قبل أن يستحوذ عليه خصمه[1] فالموقف السوفياتي بالنظر إليه في إطاره الدولي، مع الظروف الدولية التي كان يشهدها العالم في ظل الحرب الباردة بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وبالرغم من مناهضته للاستعمار وتأييده لحركات التحرر والشعوب المناضلة كمبدأ أساسي في سياسة الإتحاد السوفياتي الخارجية، إلا أن هذه السياسة تبقى خاضعة للمصالح فالكثير من المتغيرات حصلت في تلك المرحلة التي وصل فيها خروتشوف إلى الحكم، حيث اعتمد هذا الأخير في علاقته بالمعسكر الغربي على مبدأ التعايش السلمي[*]، وهذا ما جعل مواقفه من القضية الجزائرية تعرف نوعا من الغموض[2].

يجب أن لا يفهم من هذا الانتقاد أن الإتحاد السوفياتي كدولة كانت ضد الثورة الجزائرية ولكن ما حدث هو أن موقفه لم يرق لمستوى آمال شعوب العالم الثالث التي تسعى إلى التحرر من الاستعمار، والتي كانت تنتظر من الإتحاد السوفياتي أن يكون قوة أمامية بجانب قوى الاستقلال والتحرر، ضد العنصرية والاستعمار والتدمير المادي والبشري الممارس من طرف هذه القوى الاستعمارية[3]، وحاولت فرنسا استغلال الغموض والتردد الذي ميز موقف الإتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية، لإعطاء شرعية دولية لأطروحتها المتعلقة بفرنسا ما وراء البحر، خاصة أثناء زيارة الوزير الأول الفرنسي "غي موليه" لموسكو عام 1956، لأن قادة الإتحاد السوفياتي كانوا يرغبون في وجود حكومة فرنسية يشترك فيها الشيوعيون إلى

---

[1] عيسى ليتيم: الكتلة الأفرو– آسيوية وقضايا التحرر، القضية الجزائرية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005– 2006، ص 38.

[*] التعايش السلمي: نبذ الحرب كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية، واعتماد المفاوضات والتفاهم المتبادل، واحترام السيادة للدول الأخرى والإقرار بالتكافؤ والمنفعة المتبادلة كأساس في العلاقات الدولية، وكان خروتشوف أول من طرح شعار التعايش السلمي./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج1، ص 765.

[2] الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 108.

[3] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 182.

جانب الاشتراكيين على أمل أن يغيروا بذلك اتجاه فرنسا الدائم نحو الولايات المتحدة الأمريكية وإضعاف الحلف الأطلسي، لكن هذه القناعات السوفياتية عرفت الكثير من التغيير، مع استمرار الثورة بشكل واسع واشتداد المواجهات مع القوات الفرنسية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، مما كان له الأثر الإيجابي في المحيط الدولي فبعد فشل استمرار التقارب بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي في فرنسا، إضافة إلى العدوان الثلاثي(بريطانيا، فرنسا، إسرائيل) على مصر، كل ذلك شكل منعطفا تاريخيا وعاملا حاسما في مواقف الإتحاد السوفياتي من القضايا العربية[1]، وأدت الظروف الدولية الجديدة إلى تطور الدعم السوفياتي للقضية الجزائرية، ففي يوم 30 مارس 1958 هذا اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها، وأبدت حكومة الإتحاد السوفياتي تأييدها للقضية الجزائرية[2]، رغم هذا فإن اعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة التي تأسست في 19 سبتمبر 1958، كان متأخر الأمر الذي يدعوا إلى العديد من التساؤلات عن سبب تأخره إلى غاية 03 أكتوبر 1960، حيث كان أعضاء الحكومة المؤقتة يشتركون بأعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، حين استقبلهم الرئيس خروتشوف في نيويورك وتحدثوا إليه طويلا وصرح خلالها خروتشوف "**يمكن اعتبار اجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية، على أنها اعتراف بأن هذه الحكومة قائمة في الواقع**" أراد الإتحاد السوفياتي باعترافه أن يوضح أن الحكومة المؤقتة الجزائرية منبثقة عن ثورة رفضت النظام الاستعماري المفروض على الشعب الجزائري[3]، كما أعلن خروتشوف في ندوة صحافية مرتجلة " **أساند اقتراح الحكومة الجزائرية، إن الجزائريين يعرفون أحسن من أي أحد آخر الحلول اللائقة بهم إن عواطفنا معهم، لأن عواطفنا تميل مع المكافحين من أجل الحرية**

---

[1] شاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 109.

[2] مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص 367.

[3] مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 376.

والاستقلال"[1]، اعتراف الإتحاد السوفياتي المتأخر بالحكومة الجزائرية المؤقتة لم يأت نتيجة قناعة إيديولوجية، بل أتى نتيجة تأثير عوامل أخرى من بينها:

_ في بداية الستينات، بدأت تبز معطيات جديدة تؤكد النصر الحتمي للثورة الجزائرية بلجوء الطرف الفرنسي للحل الأخير مرحلة المفاوضات، كما أن الاستمرار في عدم الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سوف يؤثر سلبا على بناء علاقات سوفياتية ودية في المستقبل مع الجزائر المستقلة.

_ استمرار عدم اعتراف الإتحاد السوفيتي بالحكومة الجزائرية المؤقتة، سوف يدفع بالقيادة الجزائرية إلى التعامل أكثر مع الصين القوة المنافسة للنفوذ السوفياتي في عالم الجنوب.

_ التنظيمات الجماهيرية السوفياتية، كان لها تأثير كبير على توجيه الإتحاد السوفياتي تجاه قضايا التحرر في العالم، من خلال المظاهرات الدورية التي كانت تندد بالقمع الممارس من طرف الاستعمار.

_ اعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة الجزائرية المؤقتة، جاء بعد إقناع الجزائريين للسوفيات، نتيجة للزيارة التي قام بها السيد فرحات عباس على رأس وفد حكومي إلى الإتحاد السوفياتي في أكتوبر 1960[2].

لكن اعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة الجزائرية يعتبر نصرا سياسيا هاما جدا وهذا الاعتراف بمثابة مرحلة أخرى من عزم الكتلة الاشتراكية على مساندة الشعب الجزائري في حربه التحررية ضد الاستعمار الفرنسي، في حين اعتبر الغربيون الاستعماريون هذه المساندة

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 78، 03 أكتوبر 1960)، ص 02.

[2] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 181.

الاشتراكية تدخلا من طرف الإتحاد السوفياتي في منطقة نفوذهم بإفريقيا، علما أن الغرب أنفسهم تدخلوا بجميع قواتهم (الحلف الأطلسي) في حرب الجزائر قبل الكتلة الاشتراكية[1].

➢ المطلب الثاني: موقف الصين الشعبية

جاء أهم تأييد للثورة الجزائرية خارج الوطن العربي، من الصين الشعبية بعد انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955، فعلاقة جبهة التحرير الوطني مع الصين ازدادت نموا وتطورا وتأكد هذا أكثر من خلال الزيارات الرسمية واللقاءات التي جمعت بين الطرفين، وعند تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت الصين من بين البلدان السباقة التي أعلنت اعترافها الرسمي بها، وسارعت الصين إلى توجيه دعوة رسمية للحكومة المؤقتة لزيارة الصين فقبلت الجزائر الدعوة، وتوجه الوفد الجزائري إلى الصين بقيادة السيد يوسف بن خدة[*]، وفي أفريل عام 1959 زار الصين وفد عسكري برئاسة عمر أوصديق، ثم أرسل وفد رسمي ثاني كان فيه يوسف بن خدة والسيد أحمد توفيق المدني للمشاركة في العيد السنوي العاشر للثورة الصينية أكتوبر 1959، وأثناء هذه الزيارة حصل الوفد الجزائري على مساعدة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين[2]، وتوالت بعد ذلك الاجتماعات والمؤتمرات التي تصور وتوضح مختلف ميادين الكفاح الجزائري للشعب الصيني، في جميع أنحاء الصين وتم تخصيص برامج خاصة في الإذاعة والتلفزيون الصيني لشرح القضية الجزائرية بها، وتدعو

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد79، 10 أكتوبر1960)، ص 01.

[*] يوسف بن خدة: سياسي جزائري، اشتغل صيدليا وانضم إلى حزب الشعب 1939، ثم انضم إلى مجلس الثورة وتولى الشؤون الاجتماعية في الوزارة الجزائرية الأولى 1957، ثم تولى الدعاية للقضية الجزائرية في الخارج واختير رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة بعد تنحية عباس فرحات 1961./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج7، ص 456.

[2] الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجيستي للثورة التحريرية (1954- 1962)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2008- 2009،ص 291.

إلى إظهار التأييد والتضامن للقضية الجزائرية[1] وتميزت العلاقة الصينية والقضية الجزائرية بعدة عوامل أهمها:

_ بالنسبة للصين تبنت جبهة التحرير الوطني المنهج الصحيح من أجل الاستقلال والتحرر بممارسة العمل المسلح والثورة الشعبية، في مواجهة الجيش الفرنسي المنظم والمجهز بأحدث الأسلحة وهو المنهج الذي سلكته الصين بقيادة الحزب الشيوعي في مواجهة الاستعمار الياباني.

_ شكلت الثورة الجزائرية نموذجا عمليا لانتصار المنظور الصيني داخل قوى التحرر، بأن الصراع المسلح هو الضمان الأساسي للحصول على الاستقلال والتحرر غير المشروط وتحقيق السلم.

_ جسدت الثورة التحريرية بالنسبة للصينيين قوة توسع للمد الوطني في العالم، وبذلك تتطلب مناصرة كل القوى المناهضة للإمبريالية مهما تنوعت قناعتها وخلفياتها وأهدافها الإيديولوجية.

_ قدمت الثورة الجزائرية نموذجا عمليا يتماشى مع الطرح الصيني المخالف للطرح السوفياتي[2].

لقد قدمت الصين للثورة الجزائرية دعما ماديا ومعنويا مهما كون الصين تمثل حوالي ربع سكان العالم وهذا له تأثيره على توجيه الرأي العام الدولي، وكان له أثر ايجابي على رفع معنويات قوى التحرير في الجزائر وهذا ما عبر عنه السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال زيارته إلى الصين في أكتوبر 1960، فوصف اعتراف الصين بالحكومة المؤقتة بأنه اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان

[1] مريم صغير: المرجع السابق، ص 377.

[2] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 144.

العالم، وكانت الصين أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة (22 سبتمبر 1958) بعد الدول العربية[1]، تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية الثورة الجزائرية بما فيها 12 مليون دولار، سنة 1959 وحدها سلمت الصين للجزائر 2 مليون فرنك فرنسي، أما الدعم العسكري كان تجسيدا لتعهد قادتها للوفود الجزائرية أثناء زيارتهم إلى الصين، من بين أهداف زيارات الوفود الجزائرية هي دراسة تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها بصفة عامة في الحروب التحررية، للاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجاربهم في تطور التضامن ضد الاستعمار، وأكد القادة الصينيين دعمهم للثورة الجزائرية ومضاعفة المساعدات العسكرية[2]، وأصدرت "لوموند" مقالا بعنوان "الصين الشعبية ستتدخل" تقول فيه يجب أن نعد أنفسنا لوصول المدربين الصينيين الذين سيدربون فرق جيش التحرير الأسلحة الثقيلة، ولكن هل يخترق هؤلاء الفنيون الصينيون الحدود إلى داخل الجزائر؟ إن ذلك هو أخشى ما تخشاه الأندية الدبلوماسية الغربية[3]، كما أدت بعض الأحداث من مراحل الثورة الجزائرية إلى تعميق العلاقات الجزائرية الصينية ومضاعفة الدعم الصيني(**أنظر الملحق رقم 02**) للثورة الجزائرية، فتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (19 سبتمبر 1958) الحدث الذي كان له تأثير حاسم في مسار الثورة الجزائرية، حيث تأكد للعالم بأن العمل المسلح الجزائري من أجل الاستقلال والحرية لا رجعة فيه، وأن أية وسيلة أو مخرج لا يرقى لتحقيق الأهداف الكاملة لجبهة التحرير الوطني والمتمثلة أساسا في استرجاع السيادة الكاملة للدولة الجزائرية، كما برز الخلاف الصيني السوفياتي منذ انتهاج هذا الأخير سياسة التعايش السلمي مع المعسكر الرأسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت بدورها في مواجهة مع الصين وفي نفس الوقت كانت تدعم فرنسا في حربها مع الجزائر عن طريق الحلف الأطلسي، وبذلك كانت كل من الجزائر والصين في

---

[1] الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 292.

[2] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 147.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 66، 18 أفريل 1960)، ص 04.

مواجهة مشتركة ضد منظمة الحلف الأطلسي، ومع اقتراب انتصار الثورة الجزائرية ضاعف اهتمام جبهة التحرير الوطني بالبعد الاقتصادي والاجتماعي لما بعد استرجاع السيادة الوطنية للجزائر، وأقر توجه اقتصادي جزائري بأبعاد اشتراكية المحتوى[1]، وبتاريخ 05 جويلية 1961 يوم التضامن العالمي مع الجزائر وعلى إثر التقسيم الذي أحدثته فرنسا في الجزائر، أصدرت الصين رسالة نددت فيها تنفيذ قرار التقسيم الذي يعد مساسا بوحدة الجزائر، وهذا يؤكد بأن الصين مساندة ومعترفة بالدولة الجزائرية شعبا وأرضا وحكومة ومؤيدة للوحدة الوطنية للجزائر، كما قدم الشعب الصيني بكامل شرائحه تأييده الكامل المادي والمعنوي للشعب الجزائري، حيث استنكر العمال الصينيون قرار تقسيم التراب الوطني الجزائري، وأبدوا تأييدهم للعمال الجزائريين والشعب الجزائري كما أنهم مؤمنون بأن الثورة الجزائرية ستكلل بالنصر وبكامل الوحدة الترابية للجزائر[2]، فالحكومة الصينية مقتنعة اقتناعا جازما بأن الشعب الجزائري البطل بمثابرته على النضال وبمساندة الشعوب المحبة للسلام في العالم كله يستطيع بالتأكيد الانتصار على الاستعمار والحكم الاستعماري وسيحرز النصر النهائي في نضاله من أجل التحرر، وأكدت الحكومة الصينية تأييدها الحازم للنضال العادل الذي يتبناه الشعب الجزائري لتحقيق الاستقلال الوطني[3]، وشجعت الصين الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري، من أجل استقلاله الوطني بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني، وعبرت عن معارضتها الصارمة للحرب الاستعمارية وأدانت أعمال العدوان الاجرامية التي يسلطها الاستعمار الفرنسي على الجزائر[4].

---

[1] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 145.

[2] مريم صغير: المرجع السابق، ص 380.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 69، 30 ماي 1960)، ص 08.

[4] جريدة المجاهد: (العدد79، 10 أكتوبر 1960)، ص 10.

➢ المطلب الثالث: موقف الفيتنام

قاوم الشعب الفيتنامي الاستعمار الفرنسي لمدة 09 سنوات، وهو ما جعله يتفهم القضية الجزائرية ومعاناة الشعب الجزائري تفهما نابعا عن تجربة مع نفس الاستعمار وبعثت رسالة من الحكومة الفيتنامية إلى جبهة التحرير الجزائرية في مؤتمر القاهرة تؤكد هذه الرسالة التأييد الشعبي الفيتنامي وتضامنه التام مع الثورة الجزائرية، كما أن أسبوع الجزائر في ماي 1957 نظمت فيه مئات المحاضرات وطبعت بهذه المناسبة جريدة الشبان عددا خاص بالجزائر التي تخوض حربا ضد الاستعمار الفرنسي[1]، وما ميز العلاقة الفيتنامية بالثورة الجزائرية، أن كلاهما قاما بالكفاح المسلح والعمل الثوري ضد استعمار مشترك وبالتأثير المتبادل لتدعيم ارادة الشعبين في الاستقلال والتحرر، فالفيتنام من الدول التي عانت ويلات الاستعمار الفرنسي مثل الجزائر، حيث خضعت الفيتنام قرابة مائة سنة للاستعمار الفرنسي (1858- 1954) المباشر، ولم ينتهي هذا الاستعمار إلا بثورة شعبية مسلحة توجت بمعركة ديان بيان فو التاريخية سنة 1954، التي حقق فيها الشعب الفيتنامي انتصارا عظيما على فرنسا ليشكل هذا الانتصار عاملا هاما وحافزا لتشجيع تفجير الثورة الجزائرية، ولأن الاستعمار تلميذ غبي كانت الثورة الجزائرية كصدمة موجعة ومفاجأة يتلقاها من نفس السنة نوفمبر 1954، ومما جعل العلاقة الفيتنامية بالثورة الجزائرية تكون أكثر قوة هو استمرار الحرب الفيتنامية ضد القوى الاستعمارية الجديدة التي حلت مكان فرنسا والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فوجه التقارب هنا أن كل من الشعبين الجزائري والفيتنامي خاض مواجهة ضارية ضد القوى الكبرى وترسانتها القوية أو ما يعرف بالحلف الأطلسي، كل هذا كان عاملا حاسما في دفع العلاقة الجزائرية الفيتنامية نحو تضامن متميز، بما فيه تبادل تجارب وخبرات العمل المسلح والحروب الشعبية، فقد عاش الشعب الفيتنامي تجربة مريرة مع الاضطهاد والظلم والقمع الفرنسي، كما تذوق طعم الانتصار على الاستعمار الفرنسي وسبب

---

[1] مريم صغير: المرجع السابق، ص 392.

له ضربة موجعة أفقدته هيبته وأزالت عنه أسطورة الاستعمار الذي لا يهزم، نتيجة كل هذه التجربة لم يكن الشعب الفيتنامي بحاجة لتوعية أو تعبئة لإدانة الاستعمار الفرنسي وجرائمه البشعة في الجزائر، فكانت تنظم تظاهرات ومساندات دورية لدعم الثورة الجزائرية في أماكن ومدن مختلفة عبر التراب الفيتنامي، وعند زيارة الوفد الجزائري إلى الفيتنام في 13 ديسمبر 1958 بقيادة السيد يوسف بن خدة، أستقبل استقبالا خاصا من طرف القائد الفيتنامي هوشي منه[*] علما أن الفيتنام من الدول الأولى التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة[1] وكان ذلك في سبتمبر 1958، على إثر رسالة من الرئيس الفيتنامي إلى الرئيس فرحات عباس جاء فيها: لي الشرف بأن أشعركم ان حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية، قررت الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الحكومة الوحيدة القانونية وهي الممثل الشرعي للشعب الجزائري[2]، وأكد الشعب الفيتنامي وقوفه الدائم إلى جانب الجزائريين ومضاعفة جهوده في تأييد الكفاح الجزائري حتى الانتصار الأخير، وليس هناك أدنى شك في أن كفاح الشعب الجزائري من أجل قضية عادلة سيكلل بالنجاح، وجاء على لسان الرئيس الفيتنامي "هوشي منه" أن يد الرجل لا تستطيع أن تخفي الشمس التي تشرق ولا يستطيع الاستعماريون الفرنسيون مهما طال بهم العمر، أن يعرقلوا سير الشعوب المضطهدة في طريقها نحو الاستقلال وخصوصا سير الشعوب التي نهضت[3]، وفي العاصمة الفيتنامية "هانوى" نظم اجتماع ضم أربعين ألف شخص، وتمت المصادقة خلال هذا الاجتماع على لائحة يطالبون فيها بأن تعترف فرنسا حالا بالاستقلال التام للجزائر ووضع حد نهائي للحرب

---

[*] هوشي منه (1895– 1969): بطل قومي فيتنامي مؤسس ورئيس حزب العمال الفيتنامي ورئيس جمهورية فيتنام الديمقراطية، اسمه الأصلي تغوين ثات ثان ولد في أنام من فيتنام الوسطى، لأب وطني فقد وظيفته بسبب معاداته للفرنسيين./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج7، ص 179.

[1] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 155، 156.

[2] مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 374.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 16، 15 جانفي 1958)، ص 10.

عن طريق المفاوضات[1]، كما تم استقبال وفد جزائري آخر أثناء زيارته للفيتنام في أفريل 1960، برئاسة السيد كريم بلقاسم[*] وعبر خلالها الوفد الفيتنامي عن ابتهاجه بالنجاح العظيم الذي حققه الشعب الجزائري بمقاومته البطولية، ونددا الشعب الفيتنامي بالجرائم الفظيعة التي يرتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر، وآزر الشعب الجزائري في الآلام التي يتحملها ويندد بالمؤامرات الاستعمارية التي تحاول اقحام القطر الجزائري في الكتلة العسكرية للحلف الأطلسي، ويستنكر بالخصوص الاعانات التي تقدمها أمريكا للمعتدين الاستعماريين ليواصلوا حربهم الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، وتستمر الحكومة والشعب الفيتنامي في مساندة النضال البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري إلى النصر الأخير، كما عمل الوفدين الجزائري والفيتنامي على تعزيز الصداقة التي تربط بين شعبيهما بما يتماشى مع مصالح الشعبين[2] على الرغم من الظروف والإمكانيات المادية المحدودة للفيتنام كّون الفيتنام في حد ذاتها كانت تعيش معركة تحريرية ثانية مع استعمار جديد، ضد المعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فالقيادة الفيتنامية جسّدت دعمها للثورة الجزائرية ليتجاوز هذا الدعم مجال المساندة المعنوية وتبادل الخبرات، بل تجاوز ذلك بكثير عندما قدمت الفيتنام مساعدات غذائية في 02 ماي 1961، قدرت بحوالي 201 طن من الدقيق للاجئين الجزائريين في تونس[3].

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 22، 15 أفريل 1958)، ص 12.

[*] كريم بالقاسم (1922– 1970): من زعماء الثورة التحريرية الجزائرية، انضم إلى حزب الشعب الجزائري بعد عام 1945، واصبح عضو في المنظمة الخاصة حمل السلاح منذ عام 1947 وصدر عليه حكم بالاعدام، أصبح بعد اندلاع الثورة من أعضاء قيادة جبهة التحرير في الداخل وقائد لمنطقة القبائل، ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وأصبح رئيس ادارة الحرب ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة، ورئيس وفد جبهة التحرير الوطني في مفاوضات ايفيان./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج5، ص 120.

[2] جريدة المجاهد: (العدد 69، 30 ماي 1960)، ص 09.

[3] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 157.

✓ المبحث الثاني: موقف دول أوروبا الشرقية

في هذا المبحث تم تناول مواقف بعض دول أوروبا الشرقية من الثورة الجزائرية من خلال التطرق لمواقف كل من يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، والمجر.

➢ المطلب الأول: موقف يوغسلافيا

تتمتع يوغسلافيا بسمعة كبيرة في شمال إفريقيا، لأن دعمها الكامل والواضح رافق استقلال كل من ليبيا وتونس والمغرب، كدول تتمتع بالسيادة الوطنية. وعليه ليس من قبيل الصدفة أن جبهة التحرير الوطني الجزائري تعتبر بيان مؤتمر بيروني المنعقد في جويلية 1956، من بين الوثائق الأكثر أهمية التي عملت على دعم ومساندة حركات تحرير الشعوب المستعمرة وكفاح التحرير الجزائري، إلى جانب وثائق مؤتمر باندونغ[1]، حيث قدم أعضاء الوفد الجزائري خلال مؤتمر بيروني مذكرة إلى الرؤساء (تيتو، نهرو، وعبد الناصر) طالبوا فيها باستعادة السيادة الوطنية للشعب الجزائري، وممارسة هذه السيادة بصورة حرة وكاملة دون أية مضايقات[2].

تعتبر يوغسلافيا من بين البلدان التي اتخذت مواقف متشددة من الاستعمار الفرنسي بعيدة عن توظيف لعبة المصالح السياسية والإستراتيجية مع فرنسا، وسخرت ما لديها من إمكانيات ونفوذ من أجل مساندة القضية الجزائرية بما في ذلك نشاطاتها وعلاقاتها الخارجية ومواقف يوغسلافيا تجاه القضية الجزائرية واضحة وداعمة للثورة الجزائرية ومنددة للقمع الاستعماري المسلط على الشعب الجزائري، ففي إحدى خطابات الرئيس اليوغسلافي جوزيف

---

[1] زدرافكو بيكار: الجزائر (شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر)، ترجمة: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 313.

[2] عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص 98.

تيتو[*] يتضح لنا ذلك بكل وضوح حيث قال "**إن وجوه الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها**"، وتلقت الجزائر دعما ثابتا من يوغسلافيا وقام الصليب الأحمر اليوغسلافي بتقديم مواد غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وأدوية وعناية صحية للجرحى من جيش التحرير الوطني ومستشفيات ومراكز طبية، وفي مجال الدعاية قامت يوغسلافيا بعدة أعمال لصالح الثورة الجزائرية كطبع مجموعة المجاهد في ثلاثة أجزاء، كما أنتجت مصلحة السينما اليوغسلافية العديد من الأفلام الوثائقية التي تعمل على التعريف بالقضية الجزائرية وتبرز شرعية النضال التحرري في الجزائر، وقامت بتكوين وتدريب العديد من المصورين والسينمائيين، إضافة إلى تموين جبهة التحرير الوطني بالسلاح إلا أن بعض البواخر اليوغسلافية تعرض لها الفرنسيون، السبب الذي أدى بهذه البواخر إلى عدم الوصول إلى حيث كانت يجب أن تصل مثل السفينة سلوفينيا، التي كانت تنقل شحنة سلاح من أوروبا إلى مراكز انزال الامدادات في الريف المغربي، لكن البحرية الفرنسية اعترضتها وتمت قيادتها إلى مرفأ وهران[1] وكان وراء وقوف يوغسلافيا بجانب الثورة الجزائرية العديد من العوامل أهمها:

أن يوغسلافيا عانت مثل الجزائر الاستعمار المباشر وهيمنة الدول الأوروبية الكبرى، وقاوم الشعب اليوغسلافي الوجود الاستعماري في أرضه حتى حقق الانتصار في 15 ماي 1945، وهناك تشابه كبير بين المقاومتين في الجزائر ويوغسلافيا، حيث تبنت يوغسلافيا العمل المسلح والمقاومة الشعبية ضد الابادة الجماعية التي مورست ضد الشعب اليوغسلافي من طرف جيش دول المحور[2]، إضافة لشعبية الثورتين حيث كان جيش المقاومة

---

[*] جوزيف تيتو: بطل قومي وثوري ورجل دولة يوغسلافي، ابن اسرة فلاحية متواضعة، انضم إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي سنة 1920، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وفي عام 1937 عين سكريتيرا عاما في اللجنة المركزية، وفي العام التالي حمل لواء المقاومة البطولية للاحتلال النازي وأصبح القائد الأعلى لقوات المقاومة برتبة مارشال، واتحب رئيسا للجمهورية عام 1953./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج1، ص 835.

[1] الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 290.

[2] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 184.

اليوغسلافي يسمى جيش التحرير اليوغسلافي بقيادة منظمة تسمى جبهة التحرير الشعبية اليوغسلافية، وهناك مجلس التحرير الشعبي المنبثق عن اللجنة التنفيذية وهذه المظاهر متشابهة مع سير تنظيم الثورة الجزائرية، ومنذ اندلاع الثورة الجزائرية تبنت يوغسلافيا مواقف مساندة للقضية الجزائرية، ودعت الدول المستقلة الإفريقية والآسيوية للتكتل لمواجهة لعبة الصراعات في تلك الفترة المعروفة بالحرب الباردة بين القوى الكبرى في العالم، كما تعد يوغسلافيا ضحية توازن المصالح الاستراتيجية بين القوى الكبرى، تماما مثلما كانت القضية الجزائرية ضحية التوازن الاستراتيجي والسياسي بين فرنسا والاتحاد السوفياتي، كانت يوغسلافيا ضحية اللعبة الدولية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، لكنها اختارت عدم الانحياز لأي من الكتلتين[1]، والدعم الذي قدمته يوغسلافيا، مبدئيا للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1958، ليس إلا تلبية للموقف الذي اتخذته يوغسلافيا بمجرد أن أحيلت القضية أمام هذه المنظمة العالمية،[2] وهذه بعض المواقف التي تثبت الدعم اليوغسلافي للجزائر، ففي المؤتمر السابع للحزب الشيوعي كان الوفد الجزائري حاضر عن جبهة التحرير الوطني، ولقي ترحيبا حارا من طرف المؤتمرين والرأي العام اليوغسلافي واستغل الوفد الجزائري فرصة هذا الاجتماع لإلقاء كلمة عن الثورة وأهداف الكفاح المسلح في الجزائر، كما نشرت كل الصحف خطاب السيد يوسف بن خدة وشرحت المقصود من ثورة التحرير الجزائرية، التي تهدف إلى انشاء نظام ديمقراطي وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأظهر الشعب اليوغسلافي تعليقه على نجاح الثورة الجزائرية[3]، من خلال التقرير الذي قرأه الماريشال تيتو والذي أكد فيه أن كل محاولة لإيقاف تيار التحرر عند الشعوب المضطهدة، لابد أن تؤدي إلى استخدام الوسائل المسلحة من طرف الشعوب

---

[1] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 185.

[2] زدرافكو بيكار: المرجع السابق، ص 313.

[3] مريم صغير: المرجع السابق، ص 382.

الخاضعة للاستعمار، وذلك أن زمن الخضوع والاستعباد قد مضى إلى غير رجعة[1]، وتعبيرا على الامتنان للشعب اليوغسلافي على المساعدة التي يقدمها للكفاح من أجل الحرية أرسلت جبهة التحرير الوطني بندقية أمريكية الصنع غنمت من العدو الفرنسي، كهدية للرئيس اليوغسلافي تيتو كعلامة على التقدير الخاص له، نقشت على البندقية باللغتين العربية واليوغسلافية العبارة التالية: "**كرمز للصداقة والأخوة من جيش التحرير الوطني الجزائري إلى المارشال تيتو، سلاح غنم أثناء معركة سوق أهراس العظيمة، 28. IV – V3 1958** "[2]، ويتضح الموقف اليوغسلافي من الثورة الجزائرية من خلال خطاب الرئيس اليوغسلافي السيد جوزيف تيتو، في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة أكتوبر 1960، ومما جاء في الخطاب ما يلي: إن الشعب الجزائري الذي يواصل تقديم تضحيات كبرى، يطالب بحقه الطبيعي والشرعي في تقرير المصير...هذا الحق اعترفت به فرنسا، لكن المفاوضات التي تلت برهنت مع الأسف أن الفرنسيين لم يستخلصوا النتائج العملية المترتبة على الاعتراف بحق تقرير المصير من أجل هذا كانت شروط التفاوض غير مقبولة، ولهذا تبحث الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن مخرج بواسطة استفتاء يجري تحت رقابة الأمم المتحدة ونحن لا نملك إلا أن نؤيد هذا الاقتراح[3]، وتوالت تصريحات الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو المؤيدة للقضية الجزائرية، في العديد من اللقاءات والمناسبات لكن أهمها هو ذلك التصريح الذي أدلى بها السفير اليوغسلافي في تونس حيث جاء فيه، إن الحكومة اليوغسلافية قد اعترفت اعترافا فعليا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لدى زيارة الرئيس فرحات عباس في جوان 1959، ونتيجة لهذه الزيارة فإن جبهة التحرير الوطني كثفت تواجدها في يوغسلافيا من خلال اقامة بعثة دائمة لجبهة التحرير الوطني في

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 23، 07 ماي 1958)، ص 02.

[2] زدرافكو بيكار: المرجع السابق، ص 315.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 78، 03 أكتوبر 1960)، ص 02.

العاصمة اليوغسلافية بلغراد[1]، وكانت العلاقات المستمرة بين الحكومة المؤقتة وسفارات يوغوسلافيا في كل من تونس وغيرها، لا تسمح اطلاقا بالشك في أن الحكومة اليوغوسلافية قد اعترفت بالحكومة الجزائرية في الثاني عشر من شهر جوان 1959[2]، ولعل العبارة التي أدلى بها السفير اليوغسلافي في تونس تعبر عن التأييد الكامل للثورة الجزائرية، "**كل ما تقدمه الشعوب من إعانة للجزائر لا يسدد دين الجزائر على الإنسانية**"[3]، كما أكد السفير اليوغسلافي أن بلاده مستعدة لمضاعفة المساعدة للاجئين الجزائريين، وبناء مدارس لهم بتونس وكان الدعم اليوغسلافي للاجئين الجزائريين محسوسا عبر مراحل ثورة التحرير الجزائرية[4] أما السيد "دراغو" الناطق باسم كتابة الدولة الخارجية اليوغسلافية صرح في ندوة صحافية عقدها يوم 19 مارس 1960، إن الحكومة اليوغسلافية ما إنفكّت تعتقد أن التفاوض هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتسوية المشكل الجزائري، ثم علق بعد ذلك على تصريحات ديغول[*] الأخيرة فقال: أما مواصلة الحرب فإنها لا يمكن إلا أن تحدث تعقيدات جديدة وتتسبب في ضحايا آخرين، إن تقرير المصير هو الطريق الوحيدة التي تمكن الشعب الجزائري من التعبير عن رأيه بكل حرية[5]، ولما وصلت الثورة الجزائرية إلى آخر محطاتها والمتمثلة في مرحلة المفاوضات، أدلى الناطق الرسمي باسم الحكومة اليوغسلافية بتصريح جاء فيه، "**نتمنى أن**

---

[1] الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 290.

[2] مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 375.

[3] مريم صغير: المرجع السابق، ص 390.

[4] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 188.

[*] شارل ديغول (1890– 1970): جنرال ورجل سياسي فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912 من سلاح المشاة، وفي سنة 1940 قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن، وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وهو أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر./ أنظر عيسى الحسن: المرجع السابق، ص 326.

[5] جريدة المجاهد: (العدد 65، 04 أفريل 1960)، ص 11.

يكون رد الجزائريين الخاص بالمفاوضات خطوة ايجابية وأن يقوم الطرفان بمجهوداتهما، حتى يعبر عن صدق نواياهما وتتوج المفاوضات بنتيجة ايجابية"[1].

➢ المطلب الثاني: موقف تشيكوسلوفاكيا

تمثل الدعم التشيكوسلوفاكي في الإعلان الرسمي عن مساندة الثورة الجزائرية، عندما وصلت برقية من رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا إلى الرئيس فرحات عباس، يعبر له فيها عن تأييد الشعب التشيكوسلوفاكي، الذي يتابع كل صغيرة وكبيرة من كفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال والتحرر وهو مؤمن كل الايمان بأن النصر سيكون حليف القضية الجزائرية مادامت قضية عادلة، إضافة إلى هذا الدعم المعنوي حضي الشعب الجزائري بدعم مادي تمثل في 664,301 كلغ من الملابس والأحذية والأدوية[2] وصفقة الأسلحة التي تمت عن طريق مصر حيث يقول الوكيل التشيكوسلوفاكي بأنه على علم تام بأن الصفقة المراد إبرامها مع مصر، سوف تتجه إلى الجزائر ورغم حرصهم على عدم التورط في أية مشاكل مع السلطات الفرنسية، إلا أنه قرر إتمام الصفقة مع الالتزام بشرط واحد وهو أن لا يقوم بعملية الشحن مباشرة إلى الجزائر، وإنما يتم الشحن إلى مصر أولا ومن ثم بقية المهمة يكون للقاهرة الحرية الكاملة وحق التصرف في الشحنة كما تشاء[3]، ووصلت يوم 12 مارس 1959 الباخرة التشيكوسلوفاكية "يوليوس فوسيك" إلى ميناء تونس محملة بمقدار 750 طن من اللباس والأدوية ومختلف الأغذية المصبرة، التي تم إرسالها من طرف الصليب الأحمر إلى اللاجئين الجزائريين بالقطر التونسي، كما أن الصليب الأحمر بتشيكوسلوفاكيا لم يكتفي بإعانته الخاصة للاجئين، بل فتح اكتتابا شعبيا في كافة أنحاء الجمهورية التشيكية لجمع كل

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد71، 27 جوان 1960)، ص 05.

[2] مريم صغير: المرجع السابق، ص 391.

[3] فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 323.

ما عسى أن يتبرع به السكان من أحذية ولباس وأغذية للمنكوبين من أبناء الجزائر المناضلة[1] وفي 30 نوفمبر 1959 فتح ملف القضية الجزائرية في هيئة الأمم، وصوتت تشيكوسلوفاكيا لصالح القضية الجزائرية، مؤكدة أن واجب الأمم المتحدة منح تأييدها الكامل للشعوب التي تقاوم السيطرة الاستعمارية[2]، وفي الذكرى السادسة للثورة الجزائرية انعقد في تشيكوسلوفاكيا اجتماع كبير نظمه الطلبة ألقيت فيه عدة خطب، ثم صادق الحاضرون على لائحة تساند الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال، وجهود الحكومة الجزائرية من أجل تنظيم استفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة، كما وجهت سكرتارية النقابات العمالية إلى العمال الجزائريين برقية تضامن تدين الحرب الاستعمارية، التي تحول بين الشعب الجزائري وحقه في تقرير المصير[3].

كما استقبلت تشيكوسلوفاكيا أكثر من مرة بعثات رسمية تمثل الحكومة الجزائرية المؤقتة، واتخذت موقفا أكثر تقدما من خلال البروتوكول الجزائري التشيكي الذي تم التوقيع عليه في 25 مارس 1961، حيث ورد فيه بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية، ترغب كل منهما في ايجاد ظروف ملائمة لتنمية العلاقات الاقتصادية، بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية على أساس المساواة والمنافع المتبادلة[4]، وتصريح الجمهورية التشيكوسلوفاكية عن رغبتها في إقامة علاقات رسمية مع الجمهورية الجزائرية في الحاضر والمستقبل، لا يعني شيئا آخر غير الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وأكد وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا السيد "دالاك داويد" هذا الاعتراف بتاريخ 11 أفريل 1961، قائلا: جرى مؤخرا توقيع بروتوكول بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الجزائرية، الأمر الذي ينطوي على اعتراف

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 38، 17 مارس 1959)، ص 10.

[2] جريدة المجاهد: (العدد 57، 15 ديسمبر 1959)، ص 07.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 82، 14 نوفمبر 1960)، ص 08.

[4] الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 120.

واقعي من جانب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

➢ المطلب الثالث: موقف المجر

تعد المجر إحدى دول المعسكر الاشتراكي، التي لعبت دورا هاما بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين وجمع التبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية، وساهمت في التعريف بجرائم الاستعمار الفرنسي، وتفاعل الرأي العام المجري تفاعلا كبير مع مجريات أحداث الثورة وسار ارتباطه بالثورة الجزائرية ارتباطا عضويا مناصرا لها[2]، فقدمت المجر للثورة الجزائرية 641 صندوق من المواد الغذائية، 184 كيس أرز، 2721 كلغ من الأغذية والأحذية والملابس[3]، وقام الشعب المجري بحملة واسعة من التبرعات لصالح اللاجئين والعمال الجزائريين، وكانت الإذاعة والصحف المجرية قد مهدت للحملة بنشر تفاصيل إضافية عن ظروف الحياة القاسية التي يعيشها اللاجئون الجزائريون، كما نشرت المجلات صور عديدة للاجئين الجزائريين، ونظمت هذه الحملة تحت رعاية الصليب الأحمر المجري وساهم فيها الشعب المجري وخصوصا العمال المجريين، وأكد الطلبة الجزائريين في المجر أن الشبان والنساء والشيوخ المجريين كانوا يبكون تأثرا بكلام الخطباء عن الثورة الجزائرية والذين كانوا يشرحون لهم الوضعية القاسية التي يعيشها الجزائريون المبعدون عن أرض الوطن، وتناولت كلمة النائبة البرلمانية المجرية في إحدى الاجتماعات الشعبية، التعريف بالثورة الجزائرية وشرحت للحاضرين الأطوار التي مر بها الكفاح الجزائري منذ الاحتلال

---

[1] محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 236، 237.

[2] الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 289.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 42، 18 ماي 1959)، ص 02.

الفرنسي إلى أول نوفمبر 1954، وحققت هذه الحملة نجاحا كبيرا لصالح القضية الجزائرية[1].

وفي نفس الإطار نظمت دولة المجر أيام وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري وأدى الصحافيين المجريين دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية داخل المجر، من خلال التحريات والتحقيقات التي قاموا بها، دون أن ننسى الدور الذي لعبته الحركة الأدبية المجرية، التي كانت لها مواقف مساندة للثورة الجزائرية ونذكر على سبيل المثال أحد الشخصيات الأدبية المساندة للكفاح الجزائري الشاعر المجري (Gezo– Kepes)، كما تم استقبال فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في المجر، بعد أن قدمت له دعوة من المجلس الوطني للنقابات المجرية، وحقق خلالها نتائج إيجابية ودعاية قوية لصالح الثورة الجزائرية[2]، كان المجريون في مقدمة المدافعين عن الحقوق المشروعة للجزائرين، والفضل في ذلك يعود لعدد من الصحف المحلية في المجر، التي تابعت أحداث الثورة وسير المعارك والعمليات الفدائية التي يقوم بها جيش التحرير، كما تطرقت لسلسلة الاعتقالات ومصادرة الحريات وحضر التجول وغيرها من الأحداث، وكتبت الصحيفة المجرية (NATIONA) سنة 1960، "**إن المشكل الأساسي الذي يواجه الحكومة الفرنسية والذي سيقضي عليها هو الثورة الجزائرية**"[3]، وفي العاصمة المجرية بودابست بمناسبة يوم 05 جويلية من سنة 1961 أحيت الجامعة العالية للشبيبة العالمية الديمقراطية المظاهرات البطولية والجريئة التي نظمها الشعب الجزائري ضد الانقسام، ومن أجل تحقيق استقلال كامل التراب الجزائري موحدا

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 42، 18 ماي 1959)، ص 15.

[2] الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 289.

[3] سناء مكتوم الشطيبي: "موقف الصحافة العالمية من الثورة الجزائرية"، 12 ماي 2012، متاح في الانترنات على الرابط التالي:
http://sanachettibi.blogspot.com/2012/05/blog-post_4555.html، تمت الزيارة في 26 أفريل 2017، على الساعة 21:23.

والتطبيق النزيه للمفاوضات وتقرير المصير، وعبر الشعب المجري عن تضامنه وتأييده للحكومة الجزائرية[1].

نستخلص مما سبق أن معظم مواقف المعسكر الشرقي كانت مساندة للقضية الجزائرية كونها حركة تحريرية، لكن الاتحاد السوفياتي عرف تذبذب كبير في مواقفه من القضية الجزائرية، بحرصه على الجمع بين الرغبة في مراعاة فرنسا والرغبة في دعم جبهة التحرير، والذي طغت فيه المصالح والحسابات السياسية على مبادئه الايديولوجية المدعمة لحركات التحريرية.

[1] جريدة المجاهد: (العدد 100، 17 جويلية 1961)، ص 08.

الفصل الثالث:

موقف المعسكر الغربي من الثورة الجزائرية

المبحث الأول: الموقف الأمريكي ومنظمة حلف الشمال الأطلسي.

المبحث الثاني: مواقف بعض دول أوروبا الغربية.

تمهـــيد:

بما أن المعسكر الغربي الحليف الطبيعي لفرنسا التي تعد من بين أقوى حلقات هذا المعسكر، بحكم روابط اقتصادية وسياسية متعددة ولعل أكبر رابط بين هذه الدول يتجسد بكل وضوح في منظمة حلف الشمال الأطلسي، دون أن ننسى الماضي الاستعماري المشترك بين غالبة دول المعسكر الغربي، كل هذا يجعل موقف دول المعسكر الغربي موقفا مساندا لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، كما كان للسلاح الأمريكي دورا فعالا في ترجيح كفة الحرب لصالح فرنسا، فالاستنجاد بالحلف الأطلسي أنقض فرنسا من هزيمة مبكرة لكنه أثبت للعام نوايا الاستعمار الفرنسي في التمسك بالجزائر بشتى الوسائل وإن كانت دنيئة، ولما طال النشاط الدبلوماسي الذي انتهجته جبهة التحرير ثم الحكومة المؤقتة بعد ذلك، للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب تأييد ودعم جديد للثورة الجزائرية، قامت فرنسا باستعمال كل الطرق والوسائل لإفشال النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة الذي يهدف للتأثير على مواقف دول المعسكر الغربي تجاه القضية الجزائرية، علما أن هذه المواقف كانت تختلف في حدة عداوتها للقضية الجزائرية من دولة إلى أخرى، بل أكثر من ذلك ليصل الاختلاف بين الحكومة والشعب في الدولة الواحدة، لهذا فالهدف من هذا الفصل هو التعرف على طبيعة مواقف المعسكر الغربي من الثورة الجزائرية.

- ✓ **<u>المبحث الأول: الموقف الأمريكي وحلف الشمال الأطلسي:</u>** خصص هذا المبحث لموقف الولايات المتحدة الأمريكية، وموقف منظمة حلف الشمال الأطلسي من الثورة الجزائرية.

➢ المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الامريكية

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية سياسة ملئ الفراغ بإحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ الاستعماري التقليدي، ونقصد بذلك الاستعمار الفرنسي والانجليزي الذي عرف موجة من الانحصار نتيجة الثورات والكفاح السياسي للشعوب المستعمرة، وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية متزعمة للمعسكر الغربي، خصصت لها الدبلوماسية الجزائرية مكانة هامة في اهتماماتها عن طريق مكتب الإعلام لجبهة التحرير الوطني في نيويورك، الذي يقوم بمهام الدعاية للقضية الجزائرية بتوزيع منشورات تعرّف بالكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، حيث شكل مركز ملاحظة قريب من مصدر القرارات الدولية باعتباره قاعدة هامة للعمل الدبلوماسي والعمل السياسي للتأثير على الرأي العام الأمريكي وكان له دور مهم في تقييم تطور السياسة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية،[1] خاصة وأن الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية عرف الكثير من التناقض، رغم دعمها الرسمي لفرنسا في حربها ضد الجزائر وهذا يتجلى بكل وضوح، من خلال تضامن وتحالف الكتلة الغربية عن طريق منظمة الحلف الأطلسي، لهذا فقد عملت فرنسا عن طريق رئيس حكومتها "مانديس فرانس" خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 1954، على إقناع حكومة واشنطن للموافقة على أمرين أساسين:

_ الترخيص لفرنسا باستعمال أسلحة الحلف الأطلسي في حربها ضد الجزائر.

_ التدخل الأمريكي لدى مصر لوقف حملات إذاعة صوت العرب أو التخفيف من لهجتها على الأقل.[2]

أما صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون الأمريكية كتبت عن الثورة الجزائرية ما يلي: "**إن الشغب في الجزائر مستورد أكثر مما هو ذاتي داخلي، فهو نتاج الجهود المنسقة للإرهابيين في تونس**

---

[1] الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 297.

[2] الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 72.

والمغرب"، ويبدو أن الصحيفة الأمريكية تتوافق مع الترويج الفرنسي، بأن العمل المسلح في الجزائر يتبناه إرهابيين وخارجين عن القانون لا يحبون الوطن تدعمهم أيادي خارجية، لتكتفي صحيفة نيويورك تايمس في البداية بكتابتها: " **أن تحرك الجزائر قد يكون خطيرا على فرنسا**"[1] وعندما قدمت القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة في جلستها العاشرة سنة 1955، حاول مندوبو الولايات المتحدة أن يشرحوا للوفود الأخرى مساندتهم التقليدية لمبدأ تقرير المصير لكنهم لم يماطلوا في قبولهم أطروحة فرنسا المتمثلة في "الجزائر الفرنسية"[2]، وفي عام 1955 رفضت كتابة الدولة السماح للقنصل الأمريكي بالجزائر من إدانة هجومات 20 أوت 1955، التي قادها الشهيد زيغود يوسف[*] ونتج عنها العديد من القتلى في صفوف جيش العدو والمستوطنين،[3] وكان الموقف الأمريكي المؤيد لفرنسا واضحا في المحاضرة التي ألقاها السفير الأمريكي "دوغلاس ديليون" في باريس شهر مارس 1956، والتي جاء فيها إننا نساعد فرنسا في الجزائر دبلوماسيا وعسكريا، ففي المجال الدبلوماسي عارضنا تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وفي المجال العسكري أمددنا فرنسا بالطائرت العسكرية العمودية وغيرها من الوسائل والتجهيزات، ونطلب من صحافتنا أن تتفهم ذلك وأن تدرك أنه يحق لفرنسا أن تفتخر بما أنجزته في الجزائر، وأن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 185، 186.

[2] عبد الكريم بلخيري: العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954- 1980(توازن بين المصلحة والمبدأ)، ترجمة: سمير حشاني، الكرامة للطباعة والنشر والإتصال، الجزائر، 2007، ص 49.

[*] زيغود يوسف (1921- 1956): ولد الشهيد يوسف زيغود بدوار الصوادق (دائرة زيغود يوسف) في 18 فيفري 1921، زاول دراسته بالمدرسة الفرنسية وحصل على الشهادة الابتدائية، كما أتقن مهنة النجارة والحدادة وفي سنة 1940 انخرط في حزب الشعب وقاد مظاهرات 8 ماي 1945، وإثر اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، ألقي عليه القبض وسجن بعنابة لكنه تمكن من الفرار في أفريل 1951، ولجأ إلى الأوراس وفي ربيع 1954 انضم إلى بوضياف ورفقائه وشارك معهم في اجتماع ال 22، وقام بعمليات 20 أوت 1955 التي أعطت الثورة المسلحة دفعا قويا، حضر مؤتمر الصومام الذي كلفه بمهمة في الولاية الاولى واستشهد وهو يتأهب لأداء هذه المهمة في 26 ديسمبر 1956./ أنظر محمد عباس: ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 195، 196.

[3] مريم صغير: المرجع السابق، ص 399.

من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[1]، هذا التصريح كشف بصورة علنية الوجه الحقيقي للسياسة الأمريكية وأهدافها في شمال افريقيا.

أما عضو مجلس النواب "إيمانويل سيلير" أكد على مساندة بلاده لفرنسا في 29 جانفي 1957، بتصريحه "**إن الجزائر هي جزء من فرنسا، بقدر ما ولاية هواي هي جزء من الولايات المتحدة**"[2]، وفي 29 جوان 1957، ردت الولايات المتحدة الأمريكية على الطلب الذي قدمته الدول العربية في 14 ماي 1957، المتضمن رغبة الدول العربية في إيقاف المساعدات التي تقدمها أمريكا للطرف الفرنسي في حربه ضد الجزائر، فجاء في الرد الأمريكي "**أن حرمان فرنسا من هذه المساعدة لن يكون متفقا مع سياسة حكومة الولايات المتحدة**" كما رفضت أمريكا طلب السفراء العرب بإجراء تحقيق دولي في الجرائم التي ترتكبها فرنسا، ليصرح بعدها وزير الخارجية الأمريكي دلاس في 02 جويلية 1957، بأنه سيعارض كل محاولة في الكونغرس للضغط على الحكومة حتى توافق على طلب الوطنيين الجزائريين بانفصال الجزائر على فرنسا، وجاء أيضا في تصريحه بأن حكومته لا تمانع في استخدام فرنسا لقوات حلف شمال الأطلسي، مؤكدا بذلك موقف الدعم الأمريكي لفرنسا، ليليه بعد ذلك بيوم واحد التصريح الصحفي للرئيس الأمريكي ايزنهاور[*] في 03 جويلية 1957، الذي جاء فيه "**بأن الجزائر هي في الدرجة الأولى مشكلة فرنسية داخلية لأن هذه المنطقة تشكل جزءا من فرنسا**"، وفي تصريح الرئيس الأمريكي دلالة على دعمه الكامل لما ورد على لسان وزير خارجيته في اليوم السابق،[3] وذلك ما نجده في تهديد الجنرال الأمريكي نورستاد، القائد الأعلى للحلف الأطلسي في تصريحه "**إن أي هجوم على الجزائر يعد**

---

[1] الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 72، 73.

[2] عبد الكريم بلخيري: المرجع السابق، ص 86.

[*] إيزنهاور دوايت دافيد (1890– 1969): الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في دنيسون بولاية تيكساس أكتوبر 1890 أثناء الحرب العالمية الثانية تقدم في سلك الخدمة العسكرية حتى وصل إلى رتبة جنرال، وفي عام 1950 عين القائد الأعلى للقوات الحليفة في أوروبا بعد أن كان قد ترك الجيش، وفي عام 1952 أنتخب رئيسا للجمهورية كمرشح للحزب الجمهوري، جدد انتخابه لفترة رئاسية ثانية عام 1956، بعد العدوان الثلاثي على مصر طرح مشروع إيزنهاور كوسيلة لحلول أمريكا مكان فرنسا وبريطانيا فرفضه العرب./ أنظر عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج1، ص 437.

[3] مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 392.

هجوم على جميع أعضاء الحلف الأطلسي"، باعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا وبذلك فهي عضو من أعضاء الحلف الأطلسي، ليضيف على ذلك وزير الدفاع الأمريكي مالكروي قائلا: "**إن أمريكا لا تستطيع أن تمنع فرنسا من استعمال سلاح الحلف الأطلسي**"[1] وصرح ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية مرارا وتكرارا بأن المسألة الجزائرية مسألة فرنسية داخلية، وكان الموظفين والمسؤولين الأمريكين يشعرون بقلق عميق، إذا ما اضطرت فرنسا للخروج من الجزائر فإن هذه الأخيرة ستكون عاجزة عن حماية نفسها عسكريا وبذلك تقع تحت التأثير السوفياتي[2]، أما السيد دافيس مدير مصالح الإعلام الأمريكية في الجزائر، أعلن في صحيفة صدى الجزائر الصادرة يوم 02 جويلية 1957، بأن الولايات المتحدة ترى أن الوجود الفرنسي في الجزائر ضروري لحماية الغرب،[3] لكن بعض الشخصيات السياسية في أمريكا كانت لها وجهة نظر أخرى، ففي نفس اليوم 02 جويلية 1957 قدم السيناتور جون كينيدي أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بيانا هاجم فيه بشدة، السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية واستنكر أعمالها الإجرامية، واستعمالها للأسلحة الأمريكية وأنبها على تخليها عن واجباتها العسكرية داخل الحلف الأطلسي، وتسخير اقتصادها للحرب في الجزائر وأكد أن القضية الجزائرية مشكلة عامة، تهم الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والحلف الأطلسي والعالم الغربي جميعا، وتأسف لمواقف المجاملة التي اتبعتها الحكومة الأمريكية ودعا إلى وضع حد لمأساة الشعب الجزائري[4]، وبعد أحداث ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958، أصبحت حرب الجزائر تهم الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط لأن الطائرات الأمريكية المعدة للدفاع عن غرب أوروبا، أصبحت تستعمل في الجزائر بل لأن شمال إفريقيا أصبح مهددا ولا تستطيع أمريكا أن تمنح للحكومة الفرنسية السلاح من

---

(1) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 194.

(2) معمر العايب: العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942- 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009، ص 196.

(3) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص 112.

(4) تيتة ليلى: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958- 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2001- 2002، ص 70، 71.

جهة بعنوان الحلف الأطلسي، وأن تعلن من جهة أخرى بأن الحرب في شمال إفريقيا لا تهمها[1]، فالدعم الذي قدمته أمريكا لفرنسا كان عاملا رئيسيا أضاف لهذه الأخيرة نفسا جديدا لمواصلة الحرب ضد الجزائر، لأن الحكومة الفرنسية لم تكن قادرة على استرجاع الهدوء والسلم في الجزائر، ولم تكن قادرة على تحقيق الانتصار في الحرب أيضا[2] فالعالم الذي يحكم على فرنسا بالجنون ينبغي أن يذكر أمريكا بالخصوص، بأنها هي التي أعطت السكين لهذا المجنون وكان يمكن لأمريكا أن تلتزم موقف الحياد من الطرفين سواء في الميدان السياسي بهيئة الأمم أو في الميدان العملي بالسلاح والمال، إلا أن حكومة ايزنهاور ودلاس لم تفضل فقط مساعدة فرنسا تحت ضغط بعض الظروف الطارئة، بل أصبحت مساعدتها لفرنسا في حربها ضد الجزائر مسطرة ضمن سياسة ثابتة[3]، وفي ندوة صحافية يوم 17 فيفري 1958، أشار وزير الخارجية الأمريكي دلاس في تصريحه إشارة غامضة بأن الحكومة الأمريكية قد تغير موقفها من المسألة الجزائرية، ثم أضاف قائلا أن اليوم الذي سيحدث فيه ذلك لم يحن بعد[4] وكتبت صحيفة نيويورك تايمس الأمريكية من الأفضل أن نتذكر بأن قلب الأزمة التي تمر بها فرنسا هي الجزائر، وهي حقيقة ينساها الفرنسيون وورد في الصحيفة أيضا، أن أي تغيير داخلي في فرنسا لن يكلل بالنجاح مادامت القضية الجزائرية عالقة ولم يوجد لها حل بعد، وفي إطار ما سمي بالحرب الباردة، وما نتج عن الثورة الجزائرية في خلق أزمة داخل الحلف الأطلسي السبب الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تراجع حساباتها ومواقفها من الثورة الجزائرية، ولاسيما أن استمرار تأييد فرنسا في حربها ضد الجزائر، أصبح يشكل خطرا على أمريكا متزعمة الكتلة الغربية فكل ما تخشاه الحكومة الأمريكية آنذاك أن يساهم القمع الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري، في دفع بلد ذو أهمية استراتيجية بالغة إلى اللجوء إلى الكتلة الشرقية والارتماء بين

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 18، 15 فيفري 1958)، ص 02.

[2] Irwin M Wall: les Etats-unis et la gueere d'algérie, editions soleb, paris, 2006, p 24.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 18، 15 فيفري 1958)، ص 05.

[4] جريدة المجاهد: (العدد 19، 01 مارس 1958)، ص 03.

أحضان المعسكر الشيوعي[1]، وهذا من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنه من الصعب عليها في الوقت الحاضر، أن تجاري فرنسا أكثر مما فعلت حتى الآن أما بالنسبة للموقف الأمريكي من القضية الجزائرية في هيئة الأمم، عندما امتنعت عن التصويت في الدورة الثالثة عشر يوم 22 سبتمبر 1958، فسيبين لنا المستقبل القريب إذا كان الموقف الأمريكي هو مراجعة حقيقية لسياستها المنتهجة سابقا، بخصوص القضية الجزائرية.

إن أمريكا في الواقع تتماشى مع مقتضيات مصلحتها الداخلية والخارجية عندما ترغب في حل المشكلة الجزائرية، ومن المستبعد أن تتخذ أمريكا مواقف تغضب فرنسا في المسألة الجزائرية[2]، وقد أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تبرعت بمائة ألف دولار لبرنامج المساعدة الدولي للاجئين الجزائريين في تونس، وقدم المبلغ إلى المندوب السامي لمشروع إغاثة اللاجئين في تونس[3]، كما تلقت الثورة الجزائرية مساعدة مالية من جمعية ناطقة باسم مسلمي لوس أنجلس بالولايات المتحدة قدرت بـ 79 دولار[4]، وعبر 16 برلماني أمريكي في رسالة وجهوها إلى الرئيس ايزنهاور سنة 1959، عن تأييدهم لحل تفاوضي للقضية الجزائرية وورد في الرسالة ما يلي: "**أنه لا يمكننا أن نبقى ساكتين أمام هذه الحرب الفاجعة، وإننا نلح على الطرفين المعنيين بالأمر بأن يشرعا في التفاوض منذ الآن ليضعا حد لهذه الحرب**"، لأن الوضعية الحالية في الجزائر تتسبب في تهديد السلم والأمن العالميين، لذلك لابد من ايجاد حل عادل لهذه الحرب لا لاعتبار إنساني أو اعتبار السلم فقط، بل لوضع أسس علاقات طيبة في السنوات القادمة بين الحكومة الأمريكية والجزائر المستقلة[5]، وكتب الصحفي الأمريكي "والنير ليبمان" أن الولايات المتحدة ليس في إمكانها أن تمنح تأييدها المطلق إلى حرب ليس لها فيها أي رأي، إننا نحن الأمريكيون

---

(1) الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 299.

(2) عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 874.

(3) جريدة المجاهد: (العدد 36، 06 فيفري 1959)، ص 11.

(4) خيشان محمد: مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص 137.

(5) جريدة المجاهد: (العدد 48، 10 أوت 1959)، ص 02.

موقنون بأن فرنسا لن تتوصل إلى تهدئة الجزائر والاحتفاظ بها بإتباع سياسة عسكرية، وإلى أن تتمكن فرنسا من اتخاذ منهاج سياسي ناجح فإن كل ما يمكن أن نفعله وكل ما تترجاه منا هو أن نسلك طريق الحياد[1]، من الواضح أن الحكومة الأمريكية تتعرض لضغط شديد من طرف المعارضة والرأي العام في أمريكا، فسياسة الولايات المتحدة المساندة لفرنسا لم تكن استثمار جيد لمستقبل العلاقات مع الجزائر، خاصة أن قادة الثورة الجزائرية لن ينسوا أن الولايات المتحدة كانت ضدهم، خلال كفاحهم الطويل والمأساوي لتحقيق الاستقلال.

➢ المطلب الثاني: موقف منظمة الحلف الأطلسي

من المظاهر العديدة التي اعتمدها الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية هي إقامة الأحلاف العسكرية، التي تسعى إلى أهداف عسكرية بحتة فكانت الكتلة الغربية سباقة في ذلك بتأسيس منظمة حلف الشمال الأطلسي سنة 1949، أو ما يعرف بحلف (NATO) للوقوف في وجه الامتداد الشيوعي للكتلة الشرقية في أوروبا، ولعب الحلف الأطلسي في القضية الجزائرية دورا خطيرا سواء في الميدان العسكري أو السياسي، فما علاقة هذا الحلف بالقضية الجزائرية؟

إن الثورة الجزائرية لا تحارب الاستعمار الفرنسي فقط، بل تحارب مجموع القوى الاستعمارية العالمية التي تساند الاستعمار الفرنسي، وتمده بعصبه الحربي ودمه القذر وسلاحه الفتاك من خلال منظمة حلف الشمال الأطلسي، التي سارعت إلى تمثيل الوجه العسكري للكتلة الاستعمارية العالمية، بالموافقة على طلب الحكومة الفرنسية في تزويد جيشها العدواني في الجزائر بكل ما طلبه من مال ورجال[2].

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 50، 07 سبتمبر 1959)، ص 02.

[2] جريدة المجاهد: (العدد 28، 28 أوت 1958)، ص 07.

مادامت خرافة الحكومة الفرنسية تدعي أن الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، فمن الطبيعي أن تنص المادة السادسة من ميثاق الحلف الأطلسي على ما يلي: "...**يعتبر هجوما مسلحا ضد واحد أو أكثر من الدول الأطراف، الهجوم المسلح على أراضي أية واحدة من هذه الدول في أوروبا أو أمريكا الشمالية، وعلى ولايات الجزائر الفرنسية**"[1] كما أوضح أحد أعضاء الوفد الأمريكي الذي وقع معاهدة حلف شمال الأطلسي، أن المعاهدة تتضمن ولايات الجزائر الفرنسية الأربعة التي تشكل جزءا من فرنسا من الناحية الدستورية[2]، ولم يكتفي الحلف الأطلسي بإدخال الجزائر في جهازه دون استشارة الشعب الجزائري، بل إن فرنسا عندما أحست بأنها لا يمكنها أن تتغلب على الثورة في الجزائر بالقوات الفرنسية الموجودة في الجزائر وحدها، عمدت على سحب بعض قواتها من الحلف الأطلسي في أوروبا صيف 1955 وبعثت بها إلى الجزائر، وفي مارس 1956 أصدرت منظمة الحلف الأطلسي بيانا توافق فيه فرنسا على سحب بعض قواتها من الحلف، وإرسالها إلى الجزائر باعتبار الجزائر داخلة في الحلف الأطلسي واستمرت فرنسا بعد هذا التشجيع، على سحب قواتها من الحلف الأطلسي على دفعات متتالية، حتى وصل بها الأمر إلى سحب وحداتها المسماة بالوحدات الذرية وإرسالها جميعا إلى الجزائر، علما أن منظمة الحلف الأطلسي لم تبدي أي حراك حول ذلك، ليتلقى الشعب الجزائري وابلا من القنابل تدمر قراه والتي كتب عليها أنها مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تزويد فرنسا بطائرات الهيلكوبتر وبمعدات حربية أخرى لتواصل بها ما يعرف بعمليات التهدئة في الجزائر، ليصبح الشعب الجزائري يواجه رصاصا أمريكيا وطائرات أمريكية وأموال الحلف الأطلسي التي تغذي الحرب الاستعمارية الفرنسية في بلاده، عندما ناقض الحلف الأطلسي مبادئه الأساسية نفسها التي قال عنها أنها مبادئ الأمم المتحدة، والمتمثلة في الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها[3] فبدا دعم الحلف الأطلسي لفرنسا أكثر وضوحا منذ 25 جوان 1955، عندما منح بعض أعضاء الحلف الأطلسي الأفضلية لفرنسا في الحصول على طائرات هيلوكوبتر من

---

[1] مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 547.

[2] الشادلي زقادة: المرجع السابق، ص 86.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 14، 15 ديسمبر 1957)، ص 02.

طراز "سيكور سكي" مخصصة للعمليات الحربية ضد الجزائريين، وفي مارس 1956 أوصت فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية على خمسين طائرة هيلوكوبتر ذات المحركين، وتدعى "الموز الطائر" أو "خيل السباق" وقد سلمت الدفعة الأولى إلى فرنسا في جوان 1956، وبلغت مشتريات الحكومة الفرنسية من السلاح الأمريكي، خاصة عتاد الطيران 500 مليون دولار في عامي 1957 و 1958، وفي جوان 1959 وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على أن يشتري الجيش الفرنسي في الجزائر 25 طائرة هيلوكوبتر ثقيلة، وعددا غير محدود من طائرات التدخل من طراز T.28 من أجل دعم العمليات البرية على أرض الجزائر، وفي جانفي 1960 سلمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرنسا 60 طائرة، وأوصت فرنسا على 96 طائرة أخرى، إضافة لمساندة الطائرات المائية الأمريكية لفرنسا في البحر المتوسط وثمة حاملتان للطائرات من منشأ أمريكي طراز "لافاييت" حمولة كل منهما 11000 طن، موضوعتان تحت تصرف فرنسا لاستعمالهما في حربها ضد الشعب الجزائري[1] وهناك مدربون أمريكيون يقيمون بالجزائر في "المرسى الكبير" و"بوفاريك" و "بجاية"، مهمتهم إصلاح العتاد المعطل علما أن قطع الغيار كلها أمريكية ويقضي الطيارون الفرنسيون العاملون في الجزائر جزءا من مدة تدريبهم بألمانيا وإذا كانت الطائرات الفرنسية تقوم كل يوم بألفي ساعة من الطيران الحربي وتحلق 80 ألف ساعة في الشهر، فذلك بفضل إعانة الحلف الأطلسي ويعود الفضل بالخصوص إلى طائرات B29 و T6 و T28 أما الطائرات الفرنسية من نوع T6 التي تعبت يتم نقلها إلى القوات الفرنسية بألمانيا زميلة فرنسا في الحلف الأطلسي[2]، فمنذ اندلاع الثورة الجزائرية لم تنقطع الدول الكبرى المشتركة في الحلف الأطلسي عن دعم فرنسا بشتى الطرق والأشكال، وظل هذا الدعم آخذ في التزايد على مر السنين متمثلا في معونات عسكرية ومالية ودبلوماسية[3]، فعندما عرضت القضية الجزائرية لأول مرة على منظمة الأمم المتحدة وتم تسجيلها في جدول الأعمال

---

[1] محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 266، 267.

[2] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 132،133.

[3] محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 265، 266.

في 30 سبتمبر 1955، نشطت أمريكا دور الحلف الأطلسي في عرقلة مناقشتها وتأجلت المناقشة فعلا إلى السنة الموالية، حيث بحثت في شهر فيفري 1957 وقامت أمريكا ودول الحلف الأطلسي مرة أخرى بتأييد فرنسا والضغط على مختلف الدول الواقعة تحت النفوذ الأمريكي، لجعل الأمم المتحدة تخرج بنتيجة سلبية من مناقشتها، لكن جهودهم التي ساعدوا بها فرنسا في الأمم المتحدة عادت عليهم بنتيجة معكوسة وهي إثارة الرأي العام العالمي ضد الحلف الأطلسي كله لا ضد فرنسا وحدها لأنها فضحت الحلف الأطلسي بصورة مكشوفة بعد أن جعلته أداة عدوان على الشعوب وليس أداة حفظ للسلام لتمكين الشعوب من التحرر وتقرير مصيرها بنفسها[1].

أما رئيس الحكومة الفرنسي "فيليكس غايار" فقد أعلن من على منبر البرلمان الفرنسي في 15 أكتوبر 1957 ما يلي: "**يشمل ميثاق الأطلسي ولايات الجزائر، وأن مادته السادسة صريحة بهذا الشأن وكل تهديد موجه إلى وحدتها، يتبعه التضامن الآلي من جانب حلفائنا**"[2] ليصرح القائد الأعلى لقوات الحلف الأطلسي الجنرال "نورستاد" قائلا: "**ان أي هجوم خارجي على الجزائر يعد هجوما على جميع أعضاء الحلف**" وتناسى القائد الأمريكي في تصريحه أن الهجوم الخارجي الوحيد، الواقع على الجزائر باستمرار هو هجوم نصف مليون جندي فرنسي تمولهم وتسلحهم أمريكا، متزعمة العالم الحر والتي تدعي أن هدف الحلف الأطلسي الدفاع عن الديمقراطية كما ورد في ميثاقه، لكن حقيقة تصريح القائد الأمريكي يريد به استرضاء الحكومة الفرنسية، وهو لا يزيد على أن يكون حلقة جديدة في سلسلة التدابير الاستعمارية التي اتخذتها الدول الغربية لتأييد فرنسا في حربها ضد الجزائر[3] فأعضاء منظمة الحلف الأطلسي الذين يقتسمون مع فرنسا مسؤولية الجرائم التي ارتكبتها في الجزائر، لم يعد في مقدورهم أن يعتمدوا على جهل الرأي العالمي لهذه الأفعال، خاصة بعد فاجعة ساقية سيدي يوسف حين قصفت الطائرات الأراضي

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 14، 15 ديسمبر 1957)، ص 08.

[2] مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 546.

[3] جريدة المجاهد: (العدد 49، 02 أفريل 1959)، ص 08.

التونسية في ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958، وكانت الطائرات الأمريكية من طراز B26 هي التي فتكت بالأطفال أثناء خروجهم من المدرسة، هذا الحادث المأساوي لم يكلف "دغلاس ديلن" السفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية في باريس، سوى تصريحه يوم 26 فيفري 1958 "**بأن استخدام العتاد الأمريكي ضد ساقية سيدي يوسف من الصعوبة أن نجد له عذرا**"[1] يعني أن استعمال العتاد الأمريكي ضد الجزائريين أمر مبرر لدى الأمريكيين، ويبدو أنه حاول أن يبرره للعالم كله لكنه فشل في صياغة أكذوبة ليجعل منها عذرا يتقبله العالم.

في التصريح الذي أدلى به "دغلاس ديلن" اعتراف واضح بأن الأسلحة التي استعملتها فرنسا في ساقية سيدي يوسف من العتاد العسكري الأمريكي، الذي زودت به فرنسا بعنوان عضويتها في الحلف الأطلسي وبعضه الآخر جلبته الحكومة الفرنسية مباشرة، ليضيف في نفس اليوم "لنكولن وايت" الناطق باسم الخارجية الأمريكية قائلا: "لقد أخبرنا الفرنسيون بصفة شبيهة بالرسمية أن قسما من العتاد المستعمل في ساقية سيدي يوسف مصدره برنامج الإعانة العسكرية"[2].

من ناحية أخرى لم يكن تطور موقف البلدان المشتركة في الحلف الأطلسي تجاه السياسة الفرنسية في الجزائر بالشيء العادي فاستغربت هذه الدول من تعنت فرنسا، بل أصبحت ترى بأن حرب الجزائر تشكل تهديدا للحلف الأطلسي، ونظرا لخطورة الأمر فقد ضاعفت هذه الدول من تحذيراتها لفرنسا منذ عام 1958، نتيجة قلقها مما كانت تقوم به فرنسا من تحويل إعتمادات الحلف المالية وفرقه العسكرية إلى الجزائر، لتصل الخطورة إلى التخوف من غياب الثقة بين أعضاء الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي بأكمله[3]، وحرر النائب الأمريكي "تيودر غرين" رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي تقريرا عن الرحلة التي قام بها في بلدان الحلف الأطلسي، تحدث فيه عن عدة مشاكل تهم الحلف من بينها

---

[1] محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 268.

[2] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، المرجع السابق، ص 136.

[3] الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 295.

مشكلة الجزائر، فقال حسب رواية وكالة "فرانس بريس" اننا نرتكب خطأ فادحا إذا اعتقدنا أن مشكلة الجزائر على وشك الحل العسكري، إنه كلما تأخر الحل صعب الحصول عليه وسيكون مصدر لفساد العلاقات بين فرنسا ودول إفريقيا الشمالية، بل إنه كلما تأخر هذا الحل ازداد الشعور بخطر النفوذ الشيوعي في هذه البلدان[1]، فاشتراك بلدان الحلف الأطلسي في حرب الجزائر منذ ست سنوات، يزيد عن كونه اشتراكا عمليا حيث أن كل نشاط عسكري لأي بلد من بلدان الحلف يدرس من طرف أعضاء الحلف الأطلسي، ويمّكن كل بلد أطلسي من أن يعرف بالضبط الأهمية النوعية والكمية للنشاط العسكري الفرنسي في الجزائر، ويدرك درجة التواطؤ الفعلي للحلف الأطلسي في حرب الجزائر[2]، فمواصلة دول الحلف الأطلسي تغذيتها لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري كشف القناع عن العالم الذي يسمى "بالعالم الحر" والذي يقوم بكل شيء للوقوف في طريق الشعوب الطامحة في الحرية والديمقراطية.

- ✓ **<u>المبحث الثاني: موقف بعض دول أوروبا الغربية:</u>** في هذا المبحث تم تناول المواقف التي اتخذتها دول أوروبا الغربية من الثورة الجزائرية، انطلاقا من دراسة مواقف ثلاث دول متمثلة في بريطانيا، ألمانيا الغربية واسبانيا.

➢ المطلب الأول: موقف بريطانيا

على الرغم من أن بريطانيا تختلف عن فرنسا في تعاملها مع شعوب مستعمراتها، لكن بحكم تواجدها مع فرنسا في الكتلة الغربية، فإن مواثيق الحلف الأطلسي تحتم عليها الوقوف إلى جانب حليفتها التقليدية في حربها على الجزائر، وخير دليل على ذلك العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، حين شكلت فرنسا وبريطانيا محورين أساسين في هذا العدوان إلى جانب

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 27، 01 فيفري 1958)، ص 10.

[2] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، المرجع السابق، ص 138.

الكيان الصهيوني[1]، أما صحيفة "أوبزير فر" البريطانية كتبت عن أحداث الفاتح نوفمبر 1954، إن فرنسا والشعوب العربية اليوم لفي مفترق الطرق في شمال إفريقيا، فاضطراب كان أم إرهاب فهو ليس بحادث عارض، ولهذا فمن المصلحة المشتركة للغرب كله أن تستعمل بريطانيا كل ما تتمتع به من نفوذ للتوصل إلى اتفاق[2]، وفي 07 جويلية 1957 صرح سفير بريطانيا في باريس بأن بريطانيا ترغب في استمرار الأعمال الفرنسية في شمال إفريقيا لنشر المدنية[3]، وأنه من مصلحة المعسكر الغربي في منطقة الشمال الإفريقي أن تحافظ فرنسا على تواجدها في الجزائر، وبرر العمل الإجرامي الذي ترتكبه فرنسا ضد الشعب الجزائري عل أنه عمل عسكري من أجل الاستقرار في الجزائر، فحكومة لندن لم تدين أعمال الجيش الفرنسي الوحشية في الجزائر وتحفظت على ذلك، بل أعلنت حكومة لندن عن دعمها الدبلوماسي للسياسة الفرنسية في الجزائر على غرار دول أوروبا الغربية، معتمدة على شعار مواجهة الشيوعية في المستعمرات القديمة مما سهل لفرنسا الاستفادة من هذا الدعم دوليا[4]، لتؤكد الحكومة البريطانية بأنها لم تبخل من ناحيتها بأي مجهود لمساندة الحكومة الفرنسية، ونذكر من جملة هذه المساندة البلاغ المشترك بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية الذي صدر في باريس يوم 26 نوفمبر 1956، وجرت فيه مناقشة عامة حول مشاكل شمال إفريقيا، واعتبرت خلالها القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا وحدها، وهي المسؤول الوحيد لإيجاد حل لهذه القضية وبروح من التضامن بين الطرفين الفرنسي والبريطاني، فقد أعربت بريطانيا عن اقتناعها بأن فرنسا يجب أن تستمر في ممارسة مسؤولياتها الخاصة في شمال إفريقيا، حيث تملك وضعية ممتازة تساهم مساهمة لا غنى عنها في الدفاع المشترك عن العالم الحر[5]، بعد أن اعتبرت بريطانيا القضية الجزائرية شأن داخليا يخص فرنسا، أكدت أيضا عن تضامنها

---

(1) مريم صغير: المرجع السابق، ص 425.

(2) مولود قاسم نايت بالقاسم: المرجع السابق، ص 184.

(3) مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 392.

(4) مريم صغير: المرجع السابق، ص 425، 426.

(5) جريدة المجاهد: (العدد 78، 03 أكتوبر 1960)، ص 08.

اللامحدود مع حليفتها في الحلف الأطلسي فرنسا، وهذا ما دفع إلى رفض بريطانيا فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني الجزائرية لديها، على أساس أن أعضاء جبهة التحرير الجزائري ليست لديهم وثائق تسمح لهم بالإقامة في بريطانيا، وبذلك فإن القانون البريطاني لا يسمح لأعضاء جبهة التحرير القيام بأي نشاط على الأراضي البريطانية، مما دفع بجبهة التحرير إلى تسجيل أحد مناضليها في إحدى الجامعات الإنجليزية للحصول على الوثائق اللازمة للاستفادة من الإقامة في بريطانيا بطريقة شرعية[1]، وصرحت بريطانيا بخصوص القضية الجزائرية أن أحسن طريقة هي عدم البث في المشكل الجزائري، تجنبا لإدخال عناصر جديدة على وضعية متشعبة للغاية[2]، والتزمت بريطانيا بما سطرته المادة الرابعة من ميثاق الحلف الأطلسي التي تنص بأن الحلف يجتمع في حالة ما كان أحد أعضائه مهدد في استقلاله، وسلامة ترابه الوطني وهو ما ينطبق على فرنسا، لذلك كان التعاطف معها قويا من طرف الحكومة البريطانية وخاصة على المستوى السياسي في هيئة الأمم المتحدة، وكذلك عندما قامت فرنسا بنقل قواتها من قواعد الحلف الأطلسي إلى الجزائر ومعها العتاد الحربي الذي أنتجته المصانع الأمريكية والبريطانية والتي تصب في فكرة التضامن الأطلسي، على أساس أن الجزائر معرضة للخطر الشيوعي وإذا لم تسارع بريطانيا إلى تقديم يد العون لفرنسا، باعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا والمساس بها يعني المساس بفرنسا خصوصا وبالحلف الأطلسي عموما[3].

من جهة أخرى فإن الرأي العام في بريطانيا لا يتفق مع الحكومة في دعمها لفرنسا حيث كانت هناك منظمات إنسانية وأحزاب معارضة وشخصيات يسارية انتهجت مواقف معارضة للحكومة البريطانية، فنظّمت بلندن مظاهرات ضمت عدة مئات من البريطانيين اليساريين ومن الجالية العربية بمناسبة يوم الجزائر، للمطالبة بتدخل بريطانيا في الخلاف الجزائري الفرنسي وتمت المصادقة على لائحة تطالب الحكومة البريطانية بعرض وساطتها على قاعدة عرض

---

(1) مريم صغير: المرجع السابق، ص 426.

(2) جريدة المجاهد: (العدد 57، 15 ديسمبر 1959)، ص 06.

(3) مريم صغير: المرجع السابق، ص 428، 429.

الوساطة التونسية المغربية في نوفمبر 1957، أما الصحافة الفرنسية اندهشت من اقبال البريطانيين على هذا الأمر خلافا لعادتهم في مثل هذه المناسبات[1]، وعندما تكونت لجنة من النواب البريطانيين لفائدة السلم في الجزائر، صرح عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي أن مثل هذا التشجيع الذي تقوم به بريطانيا، يشكل طابعا يصدمنا صدمة شديدة ولا يمكن التسامح فيه خاصة أن هذا الموقف من طرف شخصيات رسمية لدولة حليفة وصديقة[2]، وكتبت صحيفة "مانشستر غاردين" البريطانية لقد أصبحت فرنسا الآن حليفا محرجا، وعلى الحلف الأطلسي أن يفعل شيئا لإقناعها بالتخلي عن موقف الصياد وأسوء طريقة هو أن يقدم لها الإعانة كما يقدم الحلوى لطفل صغير[3]، وألقى زعيم المعارضة البريطانية خطابا يوم أول نوفمبر 1960، قال فيه أريد أن أثير مشكلة دولية أكرر كلمة دولية وهذه المشكلة هي المشكلة الجزائرية، إنني أعرف الصعوبات بيننا وبين فرنسا ولكن الوضع في الجزائر يمكن أن ينتج عنه مشاكل دولية دقيقة، لأنه من الممكن أن تصل الجزائريين قريبا أسلحة سوفياتية وصينية، وهذا يهدد بإثارة تعقيدات دولية خطيرة في المستقبل القريب وإننا نعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تهمل مسألة كهذه، وأتمنى أن لا تهمل الحكومة البريطانية بدورها هذه القضية[4]، وتقول صحيفة "الدايلي مايل" البريطانية إن لفرنسا ستمائة ألف جندي في شمال إفريقيا، ومساهمتها في الحلف الأطلسي لم تعد موجودة عمليا، لهذا فإن تسوية المشكلة الجزائرية أصبح شيئا لا مفر منه لكي نضمن الدفاع عن الغرب، لأن وضعيتنا ستستمر في الضعف إذا لم تحل المشكلة الجزائرية والتسرب الروسي في شمال إفريقيا سيصبح ممكنا[5]، أما جريدة "أوبسير فير" البريطانية كتبت مقالا عن بريطانيا والجزائر وصفت فيه مساندة الوفد البريطاني لسياسة فرنسا أمام هيئة الأمم المتحدة، بأنه لا يستند إلا على الخبث والمكر ولا يؤدي ببريطانيا إلا اتهامها بالتآمر مع أسقط

---

(1) جريدة المجاهد: (العدد 22، 15 أفريل 1958)، ص 12.

(2) جريدة المجاهد: (العدد 46، 13 جويلية 1959)، ص 07.

(3) جريدة المجاهد: (العدد 49، 24 أوت 1959)، ص 08.

(4) جريدة المجاهد: (العدد 82، 14 نوفمبر 1960)، ص 08.

(5) جريدة المجاهد: (العدد 13، 01 ديسمبر 1957)، ص 06.

أنواع الاستعمار، ثم إن هذه المساندة سوف ينخدع بها الساسة الفرنسيون ويضنون بموجبها أن الرأي العام العالمي يؤازر السياسة الفرنسية في الجزائر[1] فالغموض الكامل يحيط بموقف الحكومة البريطانية، وماهو واضح أن الحكومة تتعرض لضغط متواصل لا هوادة فيه من طرف الرأي العام في بلدها، لحملها على تغيير موقفها المناصر لفرنسا.

➢ المطلب الثاني: موقف ألمانيا الغربية

أبدت ألمانيا الغربية تأييدها لفرنسا منذ انطلاقة الثورة الجزائرية وتجسد هذا التأييد بكل وضوح في المعدات التي قدمتها دول الحلف لفرنسا، خاصة المساعدات المالية المقدمة لفرنسا من طرف ألمانيا الغربية لدعم الاقتصاد الفرنسي المهتز والمتأثر بقوة من جراء حرب الجزائر[2]، وقامت ألمانيا الغربية بتدريب العديد من الطيارين الفرنسيين خلال فترتهم التكوينية التي قضوها في ألمانيا قبل أن يتم نقلهم إلى الجزائر[3]، فالدعم الحربي والمساعدات اللوجستية من مختلف المعدات الحربية كانت من ألمانيا الغربية، لتصبح بذلك القاعدة الخلفية لتمويل وتغذية الاستعمار الفرنسي، لأن التصعيد العسكري وسياسة العنف والأرض المحروقة التي تمارسها فرنسا يوميا، ما كانت لتستمر لولا تلك الأموال الطائلة والدعم الذي تتلقاه فرنسا من ألمانيا الغربية[4]، وكان النظام الألماني سباق في دعم ومساندة فرنسا وفي سنة 1958 قدم لفرنسا قرض قدر بحوالي مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، ليمكن إدارة الاحتلال

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 14، 15 ديسمبر 1957)، ص 10.

[2] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، طبعة خاصة للدار المصرية اللبنانية بإذن من دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 513.

[3] محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 266.

[4] أحمد بن فليس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954- 1962، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 208.

الفرنسي من تغطية التكاليف التي فرضتها عليها الثورة الجزائرية[1]، وأثناء المواجهات بين جبهة التحرير الجزائري والجيش الفرنسي كان الفرنسيين يلجؤون إلى فرق اللفيف الأجنبي، ومن بينهم عدد كبير من الألمان كلما شعروا بالخطر على إثر الهزائم التي تلحقهم، ويكلفون جنود اللفيف بعمليات القتل الدامية لترجيح الكفة لصالح فرنسا وإرهاب الجزائرين[2]، فالعلاقات بين فرنسا وألمانيا الغربية أثناء الثورة الجزائرية كانت جد قوية ومدعمة للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وكانت القوات العسكرية الفرنسية المرابطة بألمانيا تملك عدة صلاحيات للتدخل حتى في المناطق التي تراقبها القوات البريطانية والأمريكية، وهذا ما جعل مستشار ألمانيا الغربية "أديناور" أن يكون من أكبر المتحمسين والمؤيدين للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر حيث قام بدعم فرنسا بكافة الوسائل والمعدات الحديثة وبكل ما يملك من تقنيات الدمار، وحاول الضغط على كافة الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية لكي تتبنى مواقف تتسم بالعداء والمناهضة للثورة الجزائرية[3]، وخصصت جمهورية ألمانيا الغربية إعتمادات مالية للصندوق الخاص بتطور أقطار ما وراء البحار، التابعة لدول السوق الأوروبية المشتركة وتبلغ هذه الإعتمادات 200 مليون دولار لمدة خمس سنوات[4]، وكانت ألمانيا الغربية تسعى لحصول تفهم الولايات المتحدة الأمريكية للموقف الفرنسي، من منطلق أن المسألة لا تتعلق فقط بالاستعمار وإنما الأمر يتعلق بمناهضة الشيوعية، لأن القضية الجزائرية تعد مسألة أوروبية فسقوط الجزائر في أحضان الشيوعية، يشكل تهديدا للحوض المتوسط بل تهديدا لأوروبا الغربية ككل[5]، ولعبت الدبلوماسية الفرنسية دورا بارزا في التأثير على حكومة ألمانيا الغربية، وذلك بمبادرة سفارتها في بون إلى ممارسة ضغوطاتها على الحكومة الألمانية، لتضييق الخناق على نشاط جبهة التحرير الجزائرية التي تسعى للتعريف بالقضية الجزائرية، وتجاوزت المساندة

---

(1) مريم صغير: المرجع السابق، ص 435

(2) جريدة المجاهد: (العدد 13، 01 ديسمبر 1957)، ص 05.

(3) أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 209.

(4) جريدة المجاهد: (العدد 49، 24 أوت 1959)، ص 02.

(5) جون بول كاهن وكلاوس يرغن مولر: جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية 1954- 1962، ترجمة: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 234.

الألمانية لفرنسا الجانب السياسي لتمس الجانب الاقتصادي والدعم الإعلامي من طرف بعض الصحف نذكر منها عينتين اثنين، أولهما جريدة "الراين بفالتز" المعروفة بولائها لفرنسا والتي كتبت ما يلي: "**لقد أنجزت فرنسا الكثير في الجزائر، ولكن موسكو هي المسئولة عما يجري اليوم في هذه البلاد من اضطرابات، فموسكو لها المصلحة الكبرى في اضعاف فرنسا، هذه القلعة الصناعية والقاعدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي**"[1]، أما جريدة "فراكفورتر الغماينه تزايتونغ" وهي جريدة الأوساط المالية والصناعية في ألمانيا، فقد كتبت على فرنسا أن تبرهن على حكمتها السياسية في معالجة قضايا شمال إفريقيا[2]، لتضيف صحيفة "ميتاغ" الألمانية إلى ذلك بكتابتها أن فرنسا لا تمثل في الجزائر مصالح قومية خاصة فحسب، بل تمثل مصالح أوروبية مشتركة والتخلي عن الجزائر سيترتب عنه ما حصل إثر استقلال عدة أقطار أخرى التي انتهجت نظام حيادي، لكن الجزائر على خلاف ذلك لأنها تشكل مركزا استراتيجيا على غاية من الأهمية في جهاز العالم الحر[3]، واعتبرت جبهة التحرير أن التأييد لفرنسا كان حاسما ويشار هنا إلى ألمانيا الغربية بشكل خاص، التي مثلت إحدى أهم مصادر التموين والمال لصالح الاستعمار الفرنسي في الجزائر[4]، اتخذت ألمانيا من القضية الجزائري وسيلتها لتثبت بها تضامنها مع فرنسا، في مقابل ذلك كانت الضمانات المقدمة من طرف ألمانيا والتنازلات المهمة في نظر الفرنسيين غير كافية[5].

أما المواقف غير الرسمية فكانت مغايرة تماما لمواقف الحكومة الألمانية فجريدة "فرانكفور تير" الألمانية كتبت مقالا تناقض فيه السياسة الفرنسية في الجزائر، ومن بين ما جاء فيه أن المشكل الجزائري صعب الحل، لكن هذه الصعوبة لا تبرر امتناع الفرنسيين من الاعتراف بأن الجزائريين تقودهم مشاعر الوطنية الصادقة، وأن رغبتهم في السيادة والاستقلال

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 185.

(2) مريم صغير: المرجع السابق، ص 436

(3) جريدة المجاهد: (العدد 56، 30 نوفمبر 1959)، ص 07.

(4) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 515.

(5) جون بول كاهن وكلاوس يرغن مولر: المرجع السابق، ص 134.

أمر طبيعي لا يستطيع أحد أن ينكره[1]، كما قدمت بعض الشخصيات المرموقة في هرم السلطة الألمانية مساعدات تتمثل في إلقاء محاضرات، وتنظيم حملات دعائية إعلامية ونشر مقالات عبر الصحف والجرائد حول المعارك التي يقوم بها جيش التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، كما أن الكتاب والصحافيين الألمان، كثيرا ما كانوا ينشرون مقالات عن الثورة التحريرية وما خلقته من أزمات اقتصادية وسياسية داخل فرنسا[2]، وحملت الطبقة الطلابية على عاتقها مسؤولية دعم القضية الجزائرية، من خلال معارضة املاءات الفرنسيين على حكومتهم، وقامت التنظيمات الطلابية بدور كبير في تقديم يد العون للطلبة الجزائريين المقيمين في ألمانيا، وتجسدت هذه الالتفاتة في تقديم منح للتعليم في المدارس والجامعات الألمانية[3]، وكوّنت لجنة لمساعدة اللاجئين الجزائريين في أكبر المدن الألمانية، وتم الحصول على هبة بعشرين ألف مارك ألماني من أجل التكوين المهني للشباب الجزائري[4]، يتبين من خلال ما ورد في الصحافة الألمانية أن الرأي العام الألماني بدأ يتفهم تدريجيا واقع الثورة الجزائرية، التي تقودها جبهة التحرير الوطني ضد الاحتلال الفرنسي المدعم من طرف الحلف الأطلسي، وهذا يعني أن دبلوماسية الثورة الجزائرية قد نجحت في اختراق أهم الدول الغربية وأكثرها مساندة لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري.

➢ المطلب الثالث: موقف إسبانيا

لم يختلف موقف الحكومة الإسبانية عن باقي الحكومات الغربية المدعمة لفرنسا، خاصة أن أمريكا متزعمة المعسكر الغربي مهيمنة على التوجه السياسي للحكومة الاسبانية، لذلك

---

[1] جريدة المجاهد: (العدد 14، 15 ديسمبر 1957)، ص 10.

[2] أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 210.

[3] مريم صغير: المرجع السابق، ص 438.

[4] بوضربة عمر: المرجع السابق، ص 185.

فرضت الحكومة الإسبانية حصارا محكما على نشاط جبهة التحرير الوطني في الأراضي الإسبانية.

كان الموقف الرسمي الإسباني معادي للثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها، نتيجة الارتباط الديني والإقليمي بين الحكومتين الإسبانية والفرنسية، وفرضت حكومة مدريد رقابتها الشديدة على كل الجزائريين، وفتحت مجالاتها الأمنية والسياسية والإعلامية للإدارة الفرنسية التي شنت حملة عدوانية شرسة ضد القضية الجزائرية على كل المستويات، لتكون بداية التقارب والتعاون الأمني والعسكري بين النظامين الفرنسي والإسباني، وتعد الحكومة الإسبانية من الدول الأوروبية الغربية السباقة إلى تأييد الحكومة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وفي مطالبها التي تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وهذا ما أكده السيد كازا CASA نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسباني والمكلف بجهاز المصالح الخاصة، بأن التنسيق حول القضية الجزائرية بين الحكومة الإسبانية والحكومة الفرنسية كبير جدا، وخصوصا في مجال تنقلات الجزائريين العابرين للتراب الإسباني تجاه فرنسا بطرق غير شرعية[1]، واتسمت الظروف بالصعوبات الجمّة من عدة نواحي أبرزها سيطرة النظام البوليسي الديكتاتوري في إسبانيا والمراقبة المشددة على الصحافة والنشاط الإعلامي والدعائي، مما جعل النشاط الإعلامي للتعريف بالقضية الجزائرية يكاد يكون مستحيل[2]، وقامت السلطات الإسبانية بتوقيف سفينة السلاح "خوان أليك"، التي كانت محملة بالسلاح ومتوجهة إلى المغرب الأقصى في جوان 1957، كما أغلقت مقرات جبهة التحرير في مدريد وبرشلونة وأوقفت العديد من مناضليها[3] ونتيجة لتطابق المصالح الاقتصادية بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية، بعد اقتناع الحكومة الإسبانية بالعرض الذي قدمته فرنسا للدول الغربية والمتمثل في ريع بترول الجزائر، وأصبحت هذه النقطة مسألة جوهرية اعتمدت عليها حكومة فرنسا الاستعمارية في استمالة النظام

(1) مريم صغير: المرجع السابق، ص 466.

(2) بوضربة عمر: المرجع السابق، ص 192.

(3) بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962، طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 319.

الإسباني، وأدى هذا التقارب إلى قيام الجنرال شال بزيارة رسمية إلى إسبانيا في شهر مارس 1959، وتناول الطرفين خلال هذه الزيارة البحث في قضية التنسيق الأمني بين أجهزة البلدين باعتبار أن ممثلي القضية الجزائرية إرهابيين وخارجين عن القانون الفرنسي، وهم يشكلون تهديدا للاستقرار الداخلي لفرنسا وحتى إسبانيا مادامت لها حدود جغرافية مع فرنسا، بل بإمكانهم تشكيل خطورة على أوروبا بصورة عامة[1]، ولما فتح ملف القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة يوم الاثنين 30 نوفمبر 1959، علقت الحكومة الإسبانية على ذلك بقولها أنه لا يحق للأمم المتحدة التدخل في قضية راجعة لسيادة دولة من الدول الأعضاء[2].

أما المواقف غير الرسمية والمتمثلة في الرأي العام الإسباني فكانت متناقضة مع موقف الحكومة الإسبانية، وساندت القضية الجزائرية مثل جريدة الكازار التي كتبت مقالات هامة عن الكفاح التحرري في الجزائر، دون أن تخفي عطفها وميلها للثورة الجزائرية[3]، وكتبت صحيفة "ياء" الإسبانية أن المتطرفون في الجزائر والاستعماريين في فرنسا هم وحدهم الذين لم يعجبهم موقف الحكومة الجزائرية[4]، فكانت وسائل الإعلام المكتوبة المنبر الذي كشف للرأي العام الإسباني رفض المعارضة للدعم اللامحدود، والتعاون الأمني لحكومة بلادهم مع الحكومة الفرنسية، ضد الشعب الجزائري الذي يطالب باستقلاله[5]، وتعد إسبانيا نقطة عبور للأسلحة عن طريق مهربي وتجار الأسلحة وكانت السلطات الإسبانية على علم بتجارة الأسلحة على أراضيها، وتغض الطرف عن هذه التجارة التي أغلبها موجه نحو شمال إفريقيا والجزائر بالضبط، حتى لا تتسرب الأخبار للفرنسيين[6].

---

(1) مريم صغير: المرجع السابق، ص 447، 448.

(2) جريدة المجاهد: (العدد 57، 15 ديسمبر 1959)، ص 06.

(3) الشاذلي زقادة: المرجع السابق، ص 100.

(4) جريدة المجاهد: (العدد 71، 27 جوان 1960)، ص 10.

(5) مريم صغير: المرجع السابق، 148.

(6) بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، 317.

نستخلص من هذا أن المواقف الرسمية للمعسكر الغربي كانت منحازة تماما للطرف الفرنسي كونه عضو في منظمة الحلف الأطلسي وأحد أقوى حلقات المعسكر الغربي، لكن جبهة التحرير الوطني تمكنت من كسب موقف الرأي العام لشعوب هذه الدول، عن طريق التعريف بالقضية الجزائرية وعدالتها، مما شكل ضغط رهيب لهذه الدول من طرف الرأي العام المعارض للسياسة التي تنتهجها حكومة الدول الغربية المدعمة للسياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر.

الخاتمـــة

خاتمـــــــة:

إن أهمية النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث العلمي، تكمن بالذات في كونها نسبية وقابلة للمراجعة على ضوء المعطيات الجديدة التي يمكن أن يحصل عليها الباحث، خاصة وأن هذه النتائج يمكن أن تتحول إلى تساؤلات مهمة تفتح مسارات وأفاق جديدة، للقيام بأبحاث أكثر تعمقا ومردودية، ومن خلال ما سبق عرضه في فصول هذه الدراسة توصلت إلى استخلاص النتائج التالية:

القضية الجزائرية قضية تحريرية عادلة ضد استعمار غاشم، لم تكن تحتمل سوى الدعم والمساندة نظرا لعدم التوازن بين القوتين الفرنسية والجزائرية، لا سيما أنها ذات صبغة شرعية متمثلة في المطالبة بالاستقلال وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وما دام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ضرب به عرض الحائط، كان ينبغي على الشعب الجزائري أن ينتهج مبدأ ميكيافلي "الغاية تبرر الوسيلة والضرورة لا تعترف بالأخلاق"، فالثورة الجزائرية كانت ضرورة لابد منها لوضع حد لمأساة شعب وتجّبر شعب آخر، وأصبحت القضية الجزائرية بعد نضال وكفاح مستميت قضية دولية، كشفت طبيعة مواقف المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي بين مؤيد ومعارض.

فمواقف المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية عرفت تباين كبير، نتيجة الصراع الايديولوجي الذي عرفه العالم آنذاك، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل أثرت الحرب الباردة على مسار الثورة الجزائرية؟... يجب أن تكون إجابة السؤال "نعم" فعلى الرغم أن القضية الجزائرية لم تكن بؤرة توتر في الحرب الباردة، لكن مواقف المعسكرين من الثورة الجزائرية كان يوجهها هذا الصراع، فما كان الاتحاد السوفياتي سيتخذ موقف متذبذب تجاه الثورة الجزائرية، كونها قضية تصفية استعمار وبذلك فهي قضية حركة تحريرية، وما كان المعسكر الغربي ليدعم فرنسا، لولا وجود الصراع الايديولوجي مع المعسكر الآخر، ولولا

وجود أحلاف عسكرية خاضعة لمواثيق تحدد أهداف مشتركة لأعضائها تحسبا لأي طارئ قد يرفع من حرارة الحرب الباردة.

من خلال مواقف متزعمّي الكتلتين الشرقية والغربية، أقصد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، يتبن لنا بأن كل طرف منهما يسعى لمد نفوذه على حساب الجزائر، فاستقلال الجزائر يعني انتهاجها لأحد النظامين الاشتراكي أو الرأسمالي ولعل هذا ما تتخوف منه الولايات المتحدة الأمريكية، أما بقاء الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي فهي بذلك جزأ من فرنسا وقطعة من المعسكر الغربي، وهذا واضح للعيان فلما أصبح استقلال الجزائر وشيكا برضوخ الاستعمار الفرنسي للمفاوضات، جاء اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة الجزائرية المؤقتة، أما الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت لا تعارض طرح القضية الجزائرية في جلسات الأمم المتحدة، وسعى كل طرف من المعسكرين لإقامة علاقات ودية مع جزائر المستقبل.

بل حتى فرنسا سعت لربط علاقات مصلحّية مع الجزائر المستقلة عندما تأكد اضمحلال أسطورة "الجزائر الفرنسية" أو "فرنسا ما وراء البحار"، نتيجة إصرار جيش التحرير في بلوغ هدف الاستقلال دون سواه كمخرج نهائي لكفاح الشعب الجزائري، مما جعل فرنسا تبذل قصارى جهودها لإبقاء علاقتها قائمة بالجزائر من خلال علاقات تعاون اقتصادية وثقافية بعد الاستقلال.

أما بقية دول المعسكر الشرقي التي ساندت القضية الجزائرية، فهي تستند في إعانتها للثورة الجزائرية إلى تجربتها المريرة مع الاستعمار، مثلما هو الحال مع الفيتنام يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والصين، ومن ناحية أخرى محاولة ربط علاقات مع الجزائر في المستقبل بحثا عن أسواق جديدة لتسويق منتجاتها وخاصة أن الجزائر سوق استهلاكي كبير من جهة ومنجم ضخم للمواد الأولية والمحروقات من جهة أخرى.

رغم الثقل الذي أحدثته مواقف دول المعسكر الغربي التي لم تربطها علاقة طيبة مع الثورة الجزائرية فالمواقف الرسمية لهذه الدول كانت تصب لصالح فرنسا، باستثناء صفقات الأسلحة التي يتم نقلها عن طريق مهربي المافيا عبر ايطاليا واسبانيا وهي بذلك تجارة ذات منفعة شخصية من طرف أشخاص لا يمثلون أية جهة سياسية ولا يمكننا اعتبارها بمثابة دعم ومساعدة للقضية الجزائرية، لكن جبهة التحرير الوطني استطاعت التأثير على الرأي العام الداخلي لهذه الدول، مما أحدث شرخا داخلها بظهور قوة شعبية داخلية مؤيدة للقضية الجزائرية ومعارضة للموقف الرسمي لحكوماتها المدعمة لفرنسا.

التناقض الذي سجّل في مواقف المعسكرين الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية، ليس حبا في الجزائر ولا حبا في فرنسا، فهي مواقف خاضعة كليا للحسابات السياسية والمصالح الخاصة لهذه الدول اقتصادية كانت أو سياسية، لأن القرارات السياسة خالية تماما من العواطف ولعل المشكل الذي يعاني منه العالم العربي هو المزج بين السياسة والعاطفة، في اتخاذ قرارات مصيرية فانتهاج الجزائر للاشتراكية مباشرة بعد الاستقلال يعد قرار ذو ميول عاطفي نظرا لموقف المعسكر الشرقي من الثورة الجزائرية، أكثر منه قرار يستند إلى حنكة سياسية.

الملاحـــق

الملحق رقم (01):

اعترافات الدول (الأولية) بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

اسم الدولة	تاريخ الاعتراف
كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
الصين	22 سبتمبر 1958
الفيتنام	26 سبتمبر 1958
منغوليا	15 ديسمبر 1958
يوغسلافيا	12 جوان 1959
الإتحاد السوفياتي	03 أكتوبر 1960
تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
بلغاريا	29 مارس 1961

1

(1) المصدر: إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 254.

الملحق رقم (02):العتاد العسكري الذي قدمته الصين الشعبية للجزائر في 19 ماي 1961.

العتـــــــاد	الأسلحة	الذخيرة
مسدسات عيار 7,62 ملم (صنع صيني)	4000	2000000
رشاشات عيار 7,62 ملم (صنع صيني)	10000	20000000
بندقيات عيار 7,62 ملم (صنع صيني)	35000	50000000
رشاشات خفيفة عيار 7,62 ملم (صنع صيني)	1000	5000000
رشاشات مضادة للطيران عيار 12,7 ملم (صنع صيني)	200	2000000
قذائف 9 سم (صنع أمريكي)		1200000
قذائف 49 سم (صنع أمريكي)		1000000
ذخيرة للبنادق الرشاشة عيار 7,62 ملم (صنع أمريكي)		5000000
رشاش (طومسون)	14000	
قنابل الاقتحام (صنع صيني)	35000	
قنابل للدفاع (صنع صيني)	75000	
مورتيي Mortier عيار 60 سم	500	154000
مورتيي Mortier عيار 71 سم (صنع أمريكي)	100	22000
جهاز اتصال "81" طاقته 15 فولت (صنع صيني)	50 جهاز	
جهاز إرسال "91" طاقته 150 فولت (صنع صيني)	10 أجهزة	
جهاز إرسال "804" طاقته 400 فولت (صنع صيني)	04 أجهزة	
جهاز استقبال "7512" (صنع صيني)	20 جهاز	
مستقبل الأمواج القصيرة (صنع صيني)	31000 قطعة	
معدات إلكترونية متنوعة	31000 قطعة	
سماعات ت.أ.4	400 قطعة	
أجهزة لمعدات كهربائية مختلفة	400 جهاز	
مقاوم مثبت راديو	45000 قطعة	

Abderrahmane kiouane: les Deduts D'une Diplomatie de guerre (1956-1962) CD DAHLAB, Alger, 2000, p 145.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/ الكتب باللغة العربية:

01آجرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

02أبو عامود محمد سعد: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

03أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة، الجزائر 1957- 1959، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

04أحمد سعيد عبد التواب: تاريخ أوروبا المعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.

05إتو تاكيشي: هيروشيما مأساة القنبلة الذرية، ترجمة: أكيرا كويانو، دار الشروق، بيروت، 1994.

06بارو جان كلود وغيوم يبغو: التاريخ الكامل للعالم منذ ماقبل التاريخ إلى يومنا هذا، ترجمة: لحسن عيساني، دار الفرابي، بيروت، 2008.

07بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005،

08بواشري أمينة: العولمة والثورة التحريرية الجزائرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

09بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

10بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ثورات القرن العشرين، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996.

11(ـــــ ـــ): موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2004.

12(ـــــ ـــ): ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

13بوضياف محمد: التحضير لأول نوفمبر، تقديم: عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر،2011.

14بيكار زدرافكو: الجزائر (شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر)، ترجمة: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

15البيلاوي حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إل نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

16بلخيري عبد الكريم: العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954- 1980(توازن بين المصلحة والمبدأ)، ترجمة: سمير حشاني، الكرامة للطباعة والنشر والإتصال، الجزائر، 2007.

17جلال يحي وآخرون: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000

18الجمل شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

19جغابة محمد: بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب رسالة للسلام قراءة في البيان، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

20دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962،دار هومة، الجزائر، 2003.

21الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

22الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984.

23الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

24حمدي أحمد: الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

25حسين خليل: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

26الحسن عيسى: أعظم شخصيات التاريخ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

27حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962، طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

28طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، تقديم: بسام العسلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

29كاهن جون بول وكلاوس يرغن مولر: جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية 1954- 1962، ترجمة: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

30المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

31منصور ممدوح وأحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

32منذر محمد: مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2012.

33المعيني خالد: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.

34مراد محمد: تاريخ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة الإقتصاد الإيديولوجي للأزمات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

35المركز الوطني للدراسات التاريخية: الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

36المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، الجزائر، 2007.

37مرسي ليلى وأحمد وهبان: حلف الشمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945- 2000، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.

38نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

39ناصف مصطفى: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

40السبعاوي عوني عبد الرحمن: التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.

41سليم محمد السيد: تطور السياسة الدولية في القرنين 19- 20، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002

42سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

43عبد الله أمجد جهاد: التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، دار المنهل البناني، بيروت، 2011.

44عبد الله عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

45عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

46عبد المحسن شعبان: الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

47عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954- 1962، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

48عبد السلام شادي: الويلات المتحدة الأمريكية، (د.م.ن)، 2006.

49عبد الفتاح سميح: إنهيار الإمبراطورية السوفياتية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

50فورجي ميشال: الحرب الباردة وحرب الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

51صبح علي: الصراع الدولي في نصف القرن 1945- 1995، ج1، ط2، دار المنهل البناني، بيروت، 2006.

52صغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

53رمضان عبد العظيم: تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج3، من قيام النازية في ألمانيا إلى الحرب الباردة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

54الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، طبعة خاصة للدار المصرية اللبنانية بإذن من دار القصبة للنشر، الجزائر.

55الشقيري أحمد: قصة الثورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، دار العودة، بيروت، 2005.

56شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

57الخزرجي ثامر كامل: العلاقات السياسية الدولية والإستراتيجية وإدارة الأزمات، دار مجدلاوي، عمان، 2009.

58غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958،غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2/ الرسائل الجامعية:

59بوضربة عمر: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف بئر خادم، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001، 2002.

60بن فليس أحمد: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

61جبلي الطاهر: شبكات الدعم اللوجيستي للثورة التحريرية (1954- 1962)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2008- 2009.

62زقادة الشاذلي: الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2001- 2002.

63ليتيم عيسى: الكتلة الأفرو- آسيوية وقضايا التحرر، القضية الجزائرية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005- 2006.

64معزة عز الدين: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004.

65العايب معمر: العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942- 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008- 2009.

66قريشي محمد: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945- 1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001- 2002.

67شلبي أمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005- 2006.

68تيتة ليلى: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2001- 2002.

69خيشان محمد: مهام الوفد الحارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001- 2002.

3/ الموسوعات:

70أبي فضل وهيب: موسوعة علم التاريخ والحضارة من الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، ج7، نوبلس للنشر، لبنان، 2005.

71الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة،ط2،(ج1،ج2،ج3،ج4،ج5،ج6،ج7) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، 1990.

4/ الجرائـــــد:

72جريدة المجاهد: (العدد 13، 01 ديسمبر 1957).

73جريدة المجاهد: (العدد 14، 15 ديسمبر 1957).

74جريدة المجاهد: (العدد 16، 15 جانفي 1958).

75جريدة المجاهد: (العدد 27، 01 فيفري 1958).

76جريدة المجاهد: (العدد 18، 15 فيفري 1958).

77جريدة المجاهد: (العدد 19، 01 مارس 1958).

78جريدة المجاهد: (العدد 22، 15 أفريل 1958).

79جريدة المجاهد: (العدد 23، 07 ماي 1958).

80جريدة المجاهد: (العدد 28، 28 أوت 1958).

81جريدة المجاهد: (العدد 36، 06 فيفري 1959).

82جريدة المجاهد: (العدد 38، 17 مارس 1959).

83جريدة المجاهد: (العدد 49، 02 أفريل 1959).

84جريدة المجاهد: (العدد 42، 18 ماي 1959).

85جريدة المجاهد: (العدد 46، 13 جويلية 1959).

86جريدة المجاهد: (العدد 48، 10 أوت 1959).

87جريدة المجاهد: (العدد 49، 24 أوت 1959).

88جريدة المجاهد: (العدد 50، 07 سبتمبر 1959).

89جريدة المجاهد: (العدد 56، 30 نوفمبر 1959).

90جريدة المجاهد: (العدد 57، 15 ديسمبر 1959).

91جريدة المجاهد: (العدد 65، 04 أفريل 1960).

92جريدة المجاهد: (العدد 66، 18 أفريل 1960).

93جريدة المجاهد: (العدد 69، 30 ماي 1960).

94جريدة المجاهد: (العدد 71، 27 جوان 1960).

95جريدة المجاهد: (العدد 78، 03 أكتوبر 1960).

96جريدة المجاهد: (العدد79، 10 أكتوبر1960).

97جريدة المجاهد: (العدد 82، 14 نوفمبر 1960).

98جريدة المجاهد: (العدد 100، 17 جويلية 1961).

5/ المذكرات الشخصية:

99كافي علي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

6/ الكتب باللغة الفرنسية:

100 Abbas ferhat: autopsie d'une guerre l'aurore, livres éditions, alger, 2011.

101 Hammoutene Ali: reflexions sur la guerre d'algérie, société nationale d'edition, alger, 1982.

102 Irwin M Wall: les Etats-unis et la guerre d'algérie, editions soleb, paris, 2006.

103 kiouane Abderrahmane: les Deduts D'une Diplomatie de guerre (1956-1962) CD DAHLAB, Alger, 2000.

104 stora Bain jaimain: histoire de la guerre d'algérie 1954 – 1962, libraire hachette.

7/ الأنترنت:

105 سناء مكتوم الشطيبي: "موقف الصحافة العالمية من الثورة الجزائرية"، 12 ماي 2012، متاح في الانترنت على الرابط التالي:
http://sanachettibi.blogspot.com/2012/05/blog-post_4555.html

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	اعترافات الدول الأولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	90
02	العتاد العسكري الذي قدمته الصين الشعبية للجزائر في 19 ماي 1961	91

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

مقدمـة.....أ- و.

❖ **الفصل الأول : الظروف المحلية والدولية لاندلاع الثورة الجزائرية.....09- 36.**

✓ **المبحث الأول : الظروف المحلية.....09-22.**

➢ المطلب الأول: أوضاع الجزائر عشية اندلاع الثورة.....09.

➢ المطلب الثاني: اندلاع الثورة.....15.

➢ المطلب الثالث: خصائص الثورة الجزائرية.....19.

✓ **المبحث الثاني : الظروف الدولية.....22-36.**

➢ المطلب الأول: مفهوم الصراع الإيديولوجي وأطرافه.....23.

➢ المطلب الثاني: بداية الصراع الإيديولوجي.....29.

➢ المطلب الثالث: امتداد مجال الصراع الإيديولوجي إلى المستعمرات.....33.

❖ **الفصل الثاني : موقف المعسكر الشرقي من الثورة الجزائرية.....38- 60.**

✓ **المبحث الأول : موقف الإتحاد السوفيتي وبعض الدول الآسيوية.....38-50.**

➢ المطلب الأول: موقف الإتحاد السوفيتي.....39.

➢ المطلب الثاني: موقف الصين الشعبية.....44.

➢ المطلب الثالث: موقف الفيتنام.....48.

✓ **المبحث الثاني : مواقف بعض دول أوروبا الشرقية.....51-60.**

➢ المطلب الأول: موقف يوغسلافيا.....51.

➢ المطلب الثاني: موقف تشيكوسلوفاكيا.....56.

- المطلب الثالث: موقف المجر.....58.

❖ **الفصل الثالث : موقف المعسكر الغربي من الثورة الجزائرية.....62- 84.**

✓ **المبحث الأول : الموقف الأمريكي وحلف الشمال الأطلسي.....62-74.**

- المطلب الاول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية.....63.
- المطلب الثاني: موقف منظمة الحلف الأطلسي.....69.

✓ **المبحث الثاني : مواقف بعض دول أوروبا الغربية.....74-84.**

- المطلب الأول: موقف بريطانيا.....74.
- المطلب الثاني: موقف ألمانيا الغربية.....78.
- المطلب الثالث: موقف إسبانيا.....81.

خاتمة.....86- 88.

الملاحق.....90- 91.

قائمة المصادر والمراجع.....93- 102.

فهرس الملاحق.....104.

فهرس المحتويات.....106- 107.